الأمم المتحدة

A/60/PV.40

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة ٤٠

الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتُتحت الجلسة الساعة ٩/٥٠.

الهجمات الإرهابية الأخيرة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل النظر في بنود جدول أعمال اليوم أود توجيه الإعجاب لكل المتضررين بالهجمات الإرهابية الشائنة التي تعرض لها سوقان وحافلة في نيودلهي، في الهند، يوم السبت ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وباسم الجمعية العامة أعرب عن تعاطفنا الشديد مع شعب الهند وحكومتها ومع أسر وأصدقاء القتلى والمصابين. كما أود أن أعرب عن تعاطفنا مع ضحايا الهجمات الإرهابية الأخرى التي وقعت مؤخرا أينما ارتكبت.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): لا أود أن أضيع وقت الجمعية العامة، ولكني أود أن أقول بضع كلمات للإعراب عن خالص تقديرنا لعبارات التعاطف الطيبة التي وردت من الرئيس. لقد قوبل هذا الهجوم بإدانة عالمية، بما في ذلك من الأمين العام. وقد أعرب رئيس الوزراء عن إصرارنا على مواصلة الكفاح ضد الإرهاب.

إننا لا نعتبر هذا الهجوم اعتداءً على الحكومة أو مؤسسات الدولة. بل هو اعتداء على الناس الكادحين العاديين، الذين يعني مهرجان النور لهم وسيلة للالتئام بين الأسر والمجتمع المدني. وسيظل الكادحين من أبناء الهند يحافظون على ما تربوا عليه عبر آلاف السنين، وهو التسامح والوئام بين جميع الأديان؛ ويحافظون قي الوقت نفسه على تصميمهم القوي على المقاومة أيضا.

وكما تعلم الجمعية، فلقد لقي حوالي ٦٠ شخصا مصرعهم وأصيب بالجراح مئات آخرون. وما زالت التحقيقات مستمرة. وتم اكتشاف العديد من الأدلة واعتقال البعض. وإني واثق بأن السلطات ستتمكن في نهاية المطاف من كشف هوية مرتكبي هذه الهجمات والمنظمات التي شاركت فيها.

وباسم شعب الهند والمتضررين منه، أتوجه مرة أخرى بالشكر الجزيل إلى الرئيس على عبارات المواساة الطيبة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-59005 (A)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني واثق بأن ما قاله ممثل الهند يؤكد ضرورة استمرارنا في العمل وتكثيفنا له من أجل إنهاء المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للإرهاب، ثم أن نقوم لاحقا وخلال دورة الجمعية العامة هذه بمناقشة استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثالث للمكتب (A/60/250/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة الأولى من التقرير يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج البند المعنون ''منح المؤتمر الأيبيري - الأمريكي مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، وعنوانه ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج ذلك البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يوصي المكتب أيضا بإحالة البند إلى اللجنة السادسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة ذلك البند إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ''منح المؤتمر الأيبيري - الأمريكي مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' قد أصبح البند ١٥٩ في جدول أعمال الدورة الحالية.

وسيتم إبلاغ رئيس اللجنة السادسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

في الفقرة الثانية من التقرير ذاته، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإرجاء البند المعنون ''مسألة جزيرة مايوت القمرية'' إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة وبإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

البند ٨٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/60/204)

مشروع قرار (A/60/L.13)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أعرب هذا الصباح عن الترحيب الحار بالسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والحائز على جائزة نوبل. وباسم الجمعية العامة أتقدم بتهانئنا القلبية الخالصة إليه، ومن خلاله إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمنحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ على جهودهما، والتي قالت لجنة نوبل النرويجية أنها تُبذل من أجل ''منع استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية وضمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بأكثر الطرق الآمنة الممكنة''. إنه، في الحقيقة، يستحق تماما هذا التقدير لأنه يعمل في وقت عصيب لمستقبل نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

لقد أظهرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقيادتها عبر السنوات منذ تأسيسها عام ١٩٥٧ أننا نستطيع، من خلال التعاون العالمي، أن نساعد على بناء عالم أكثر أمانا. لذلك فإن جائزة نوبل للسلام الممنوحة للوكالة ومديرها العام هي رسالة تشجيع لنا جميعا في أسرة الأمم المتحدة. وهي تعزز إيماننا بأن تعددية الأطراف ضرورية في التصدي

للتهديدات والتحديات العالمية، سواء كانت الفقر أو تفشي الأمراض في العالم أو الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ أو الإرهاب أو انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تشجيع التطبيقات السلمية للطاقة الذرية لمصلحة البشرية، ولكي تكافح في الوقت ذاته انتشار استخدامها للأغراض العسكرية. ومن خلال التكيف مع الأحوال والاحتياجات الجديدة بمرور الزمن، تطورت تلك الولاية لتصبح تعزيز الضمانات والتحقق وكذلك تطبيقات السلامة والأمن والتطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. ومنذ عام ٢٠٠١ وهذه الولاية تشدد أيضا على مكافحة الإرهاب النووي والاعتداءات على المنشآت النووية.

وفي عالم يتسم بقدر كبير من انعدام الأمن والريبة، كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات الأخيرة تتصدر الجهود الدولية لتعديل نظام عدم الانتشار النووي حتى يتصدى للتحديات الجديدة المتمثلة في منع ظهور سوق سوداء نووية ومعالجة مخاطر الانتشار المتعلقة بزيادة الطلب على التكنولوجيا النووية، لا سيما الطلب على دورة الوقود النووي. وأعمال الوكالة في تلك الميادين هي أيضا إسهام هام في جعل العالم أكثر سلامة وأمناً للجميع.

بهذه المقدمة، يشرفني أن أدعو السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى المنصة لكي يعرض التقرير السنوي للوكالة.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة الموجهة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلي. وكما قلتم وأصبتم، فإن جائزة نوبل للسلام الممنوحة للوكالة تسلط الضوء على التحديات الخطيرة التي نواجهها في كبح انتشار الأسلحة النووية وحماية أنفسنا من الإرهاب النووي والتقدم في تحقيق التزامنا بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإنني أنظر إلى الجائزة بوصفها تقديرا للجهود الحثيثة التي تبذلها الوكالة الدولية لكفالة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً وعلى مستوى عال من السلامة والأمن. وانظر إليها أيضا باعتبارها تأكيدا حسن التوقيت لقيمة وأهمية النُهُج المتعددة الأطراف في التصدي لأغلب التحديات، إن لم يكن جميعها، التي نواجهها في إقامة نظام أمن عالمي شامل للجميع وعادل وفعال.

في كل عام يمثل عرض التقرير السنوي للوكالة الدولية على الجمعية العامة مناسبة للتأمل، ولعلها اليوم تتجاوز المألوف. ويصادف عام ٢٠٠٥ مرور ١٠٠ عام على بدء العمل الرائد الذي قام به ألبرت اينشتاين لكشف أسرار الذرة. وهو الذكرى السنوية الستون للاستخدام الأول، ومن المأمول أن يكون الوحيد، للأسلحة النووية، في هيروشيما وناغازاكي. وصادف العام الماضي مرور نصف قرن على قيام محطة للطاقة النووية لأول مرة بإمداد شبكة للكهرباء بالطاقة في ما أصبح الآن الاتحاد الروسي.

وبينما أبدأ ولاية جديدة في الوكالة، فقد حان الوقت أيضا كي استعرض التقدم الذي أحرزناه وأجدد رؤيتنا. وأود اليوم أن ابرز التطورات المتصلة بكل جزء من مهمة الوكالة – وهي بالتحديد، التكنولوجيا والسلامة والتحقق – ومن ثم احدد الأهداف الجديدة للمستقبل.

خلال الأعوام القليلة الماضية، شهدنا تغييرا كبيرا في الاتجاهات نحو الطاقة النووية. فالطلبات العالمية المتزايدة بسرعة على الطاقة، وازدياد التركيز على أمن إمدادات الطاقة، وخطر تغير المناخ، أمور تشكل دافعا إلى نظر متجدد في الطاقة النووية.

ويظل النمو النووي القريب الأجل يتركز في آسيا وأوروبا الشرقية، اللتين تضمان معا ٢٢ من ٢٤ وحدة قيد

البناء الآن. ويعتزم الاتحاد الروسي مضاعفة قدراته لتوليد الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠. وتنوي الصين تحقيق توسع يبلغ ستة أضعاف تقريبا في قدراتها بحلول نفس التاريخ. وتتوقع الهند تحقيق زيادة تبلغ عشرة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٢. وفي أماكن أخرى، ما زالت الخطط أكثر تواضعا، ولكن يتضح أن الطاقة النووية تبرز من جديد بطريقة ما كانت ليتوقعها سوى قلة من الأشخاص قبل فترة قصيرة لا تتجاوز مجرد بضع سنوات.

ولعدد من الأعوام، ناصرت النظر في النُهُج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بغية التصدي للتحديات التي تمثلها العمليات الحساسة للانتشار مثل العمليات المتصلة بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم. وفي العام الماضي أبلغت الجمعية بإنشائي فريقا من كبار الخبراء لاستكشاف الخيارات لمراقبة مرافق دورة الوقود. وساعد عمل الخبراء في إيجاد فهم لمدى الضوابط التي يمكن وضعها.

وتم بالفعل إيلاء الكثير من الاهتمام للخطوة الأولى، أي، توفير الضمان بتوفير الوقود النووي والتكنولوجيا بأسعار السوق القادرة على المنافسة. وبذلك ستزيل الحافز الذي يدعو البلدان إلى تطوير قدرات محلية للوقود النووي. وعلاوة على ذلك، ونظرا للتوقع المتزايد للاستخدام الموسع للطاقة النووية في العديد من البلدان، يمكن لتلك النُهُج المتعددة الأطراف، في رأيي، أن توفر مزايا إضافية من حيث السلامة والأمن والاقتصادات.

ويشكل السرطان شاغلا صحيا رئيسيا، ويتزايد عدد حالات الإصابة بالسرطان – بسرعة اكبر في البلدان النامية. والحصول على العلاج بالأشعة المنقذة للحياة محدود أو غير موجود في العديد من المناطق. وعلى سبيل المقارنة، فلنعتبر أن لدينا في النمسا، حيث تتخذ الوكالة مقرها، تقريبا آلة واحدة للعلاج بالأشعة لكل ٠٠٠ ٢٧٠ شخص؛ بينما بالنسبة لمعظم البلدان الأمريكية يبلغ المعدل حوالي آلة واحدة لكل ١٠ ملايين شخص، وبعض البلدان ليست لديها مثل تلك التسهيلات على الإطلاق.

ويعمل برنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان على زيادة قدراتنا على مساعدة الدول الأعضاء النامية بحشد المزيد من الموارد للوفاء بالاحتياجات المتعلقة بالموظفين والبنية التحتية والتكنولوجيا والتدريب. والتصدي لتحدي السرطان هو بشكل جوهري مسعى متعدد الاختصاصات. وبالتالي، فإننا نسعى لبناء شراكات مع المنظمات الرئيسية، مثل منظمة الصحة العالمية، بغية اتباع نهج منسق وكلي.

وما زال استخدام النظائر والإشعاع في البحوث المتعلقة بالأغذية والزراعة يحقق نتائج مثمرة. وبغية تقديم مجرد مثال واحد، فإن البيئات المحلية القاسية في بيرو، التي تتصف بتربة ناضبة ومالحة ومرتفعات عالية، تسبب تقليديا فشل العديد من المحاصيل. ومن خلال استخدام الطفرة الوراثية للأشعة لابتكار أنواع جديدة من الشعير والأرز، والمشاركة النشطة لمزارعي بيرو في عملية تطوير النباتات، ازدادت الإنتاجية الزراعية وازداد الدخل.

كما يجري استخدم التقنيات النووية على نحو متزايد في التطبيقات البيئية. وأصبح معمل البيئة البحرية في موناكو التابع للوكالة رائدا عالميا في استخدام الذويدات المشعة لتعقب التيارات البحرية، فضلا عن استخدام النظائر لتعقب امتصاص ثاني أكسيد الكربون في سطح المحيطات، وهو تقنية هامة في دراسة تغير المناخ.

وهذا العام قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المال لتقوم الوكالة بتنسيق دراسة استقصائية واسعة بشأن تلوث الرواسب البحرية من حطام ٣٥ سفينة أغرقت في الممرات المائية للعراق. وستساعد النتائج على التأكد من أن عمليات

الإنقاذ يمكن إجراؤها بالحد الأدنى من المخاطر على الأشخاص والبيئة البحرية.

كما شهدت الأعوام الأخيرة تطورا كبيرا في السلامة والأمن النوويين. وحينما خاطبت هذه الهيئة قبل مجرد أربع سنوات، ناشدت مشاركة أكبر في الاتفاقيات الدولية المتصلة بالمواد النووية، وأعليت من شأن الفوائد التي تعود على جميع البلدان من استخدام معايير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وطالبت بإنشاء منتدى لشيرنوبل لوضع الأمور في نصابها بشأن آثار الحادث الذي وقع في عام ١٩٨٦ ولتحسين تنسيق جهود المعالجة. وفي الأسبوع التالي لوقوع الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر، أصدر المؤتمر العام للوكالة قرارا يطالب بإجراء استعراض شامل لبرنامج الوكالة للأمن النووي. ومنذ ذلك الوقت، أحرزنا تقدما على جبهات متعددة.

وتطورت اتفاقية الأمن النووي إلى منتدى لإجراء المزيد من المناقشة الموضوعية بشأن مسائل السلامة، بتضمين التغذية المرتدة والدروس المستفادة من نتائج استعراضات الأقران التي أجرتها الوكالة.

وأشعر أيضا بالسرور إذ أبلغ بأن معايير الوكالة للسلامة تتلقى بشكل متزايد قبولا واسعا بوصفها المرجعية العالمية لحماية الأشخاص والبيئة من وقوع الحوادث النووية والتعرض الضار للإشعاع. وما برحت العلاقة القوية بين معايير السلامة التشغيلية للوكالة وخدماتها لاستعراض السلامة تشكل عنصرا هاما في تقييم وتعزيز فعالية المعايير. وبالتالي فإنني أناشد جميع البلدان أن تستفيد استفادة تامة من تلك الخدمات.

كما يسرني أن ألاحظ أنه، في الشهر الماضي تحديدا، تم إصدار تقرير عن تركة شيرنوبل. واعد التقرير على أساس العمل الذي أنجزه منتدى شيرنوبل، الذي قدم أفضل تحليلات علمية عن الصحة، والآثار البيئية والاجتماعية للحادث الذي وقع عام ١٩٨٦. وأبرز ذلك العمل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الوكالات والبرامج ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وحكومات بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وتناقش المنظمات المعنية أيضا التنسيق بشأن مبادرات جديدة لمساعدة السكان المحليين في إنتاج الأغذية المأمونة وتحسين الرعاية الصحية وفي استعادة السيطرة على سبل كسب معيشتهم بالذات.

إن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي اعتمدتها الجمعية العامة في نيسان/أبريل، تتطلب من الدول الأطراف أن تحظر الحيازة أو الاستخدام غير القانونيين للمواد الإشعاعية والاستخدام أو التدمير غير القانونيين للمرافق النووية. ويناشد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ العام الماضي، جميع البلدان أن تضع وتطور حماية مادية فعالة وضوابط واسعة وأن تستخدم جهود إنفاذ القانون لرصد ومكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد النووية. وفي تموز/يوليه، اتفقت الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية على إجراء تغييرات رئيسية من شأنها أن تجعل من الملزم قانونا حماية البلدان للمرافق والمواد النووية المستخدمة محليا للأغراض السلمية والمخزونة والمنقولة.

وأحث جميع الدول على أن تنفذ بشكل كامل وعاجل أحكام هاتين الاتفاقيتين والقرار ١٥٤٠(٢٠٠٤). والوكالة على استعداد لتقديم المساعدة إلى جميع الدول في ذلك الصدد بتقديم المشورة القانونية والتقنية والتدريب واستعراضات الأقران.

وثمة مجالات قليلة لأنشطة الوكالة شهدت في هذه الفترة القصيرة مثل التوسع الرئيسي الذي شهده برنامجنا للأمن النووي خلال الأعوام الأربعة الماضية. وأحداث

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أعقبها بشكل سريع وضع خطة شاملة للأمن النووي. وتم إنشاء صندوق للأمن النووي، بدأت دولنا الأعضاء تساهم فيه على نحو فوري وبسخاء. وفي الأعوام الأربعة التالية، أوفدت الوكالة أكثر من ١ ٠٠٠ بعثة ميدانية تتعلق بالأمن النووي. وتلقى ١ ٥٠٠ شخص تقريبا من جميع المناطق تدريبا من الوكالة على اتخاذ التدابير المتصلة بمنع الإرهاب النووي والإشعاعي. وتم تحقيق نتائج ملموسة هي: تعزيز الحماية المادية في المرافق النووية؛ والانتعاش وتعزيز الأمن لمئات المصادر الإشعاعية ذات الكثافة العالية؛ وزيادة الوعي بين الموظفين الوطنيين المسؤولين؛ والتنسيق الأفضل بين المنظمات الدولية لإنفاذ القانون؛ وتعزيز القدرات على الرصد في المعابر الحدودية؛ وتحسين الاستعداد للاستجابة للحوادث.

وفي مجال التحقق النووي، كما في مجالات نشاط الوكالة الأخرى، تغيرت الأمور في السنوات الأخيرة. فمن الواضح أننا أحرزنا تقدما على بعض الجبهات، ولكننا ربما تقهقرنا في غيرها. وظهرت مجموعة لم يسبق لها مثيل من التحديات لنظام عدم الانتشار وتحديد الأسلحة سلَّط الأضواء عليها استئناف الوكالة أعمال التفتيش في العراق في عام ٢٠٠٢، وما تلاه من إنهاء أعمال التفتيش في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتحقيق الذي أجريناه مؤخرا في البرنامجين النوويين السريين للجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية، واكتشاف الشبكات غير المشروعة لشراء المواد النووية، وعدم توصل الدول الأطراف إلى اتفاق في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

وقد أظهر نظام الوكالة للتحقق قدرا كبيرا من سعة الحيلة والمرونة في التعامل مع كثير من تلك التحديات. فقد بدأنا على وجه السرعة بذل جهود مكثفة للتحقق في عدد من البلدان وأجرينا التحقيق في شبكة المشتريات غير المشروعة. كما عززنا نظام التحقق من خلال تحسين استعمال الصور الساتلية والعينات البيئية وطائفة متنوعة من التكنولوجيات الجديدة.

وفي إطار تعزيز نظام الضمانات، بدأنا نطبق ما يطلق عليه الضمانات المتكاملة، وهو نهج أكثر فعالية يجمع بين الضمانات التقليدية وطرق أكثر تقدما في التحليل وإمكانية أفضل في الوصول بموجب البروتوكول الإضافي. ونطبق الآن ضمانات متكاملة في بلدان عديدة، منها اليابان وكندا، ولديهما أكبر برنامجين نوويين خاضعين لنظام الضمانات. كما عدلنا سياستنا بشأن البروتوكولات المتعلقة بالكميات الصغيرة لضمان إجراء التحقق بمزيد من الفعالية في جميع البلدان ذات اتفاقات الضمانات الشاملة، وأنشأنا لجنة للضمانات لتدرس طرقا ووسائل إضافية لتعزيز النظام.

وما برحنا نحافظ على موضوعيتنا واستقلالنا في التعامل مع جميع تلك التحديات المتعلقة بالتحقق، فعززنا بذلك مصداقيتنا. وجملة القول إن السنوات القليلة الأخيرة قد استمرت في إبراز الأهمية المحورية لدور الوكالة في مكافحة الانتشار.

ولا يزال برنامج الوكالة للتعاون التقني يشكل إحدى الآليات الرئيسية لتنفيذ مهمتنا الأساسية، ”الذرة من أجل السلام“، وهي تقديم الدعم لأنشطة متعلقة بعدد كبير من تطبيقات التكنولوجيا النووية، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالسلامة والأمن والضمانات. وقد زدنا كثيرا من فعالية برنامج التعاون التقني في السنوات الأخيرة بالانتقال من نهج يقوم على التكنولوجيا إلى نهج يقوم على الاحتياجات ويركز على تحقيق مزايا اجتماعية اقتصادية ملموسة في الدول الأعضاء. وتبرز استراتيجية التعاون التقني الحالية ثلاثة عناصر ضرورية للنجاح في تنفيذ البرنامج: الالتزام القوي من جانب الحكومات، والجودة العالية في مشاريع التعاون التقني، وكفاية التمويل.

عندما بدأتُ فترة ولايتي الثانية في عام ٢٠٠١، دعوت إلى زيادة الإرشاد العام لإيضاح مساهمات الوكالة في جميع مجالات عملنا. و لم أكن أدرك في ذلك الوقت أن الأضواء ستسلط علينا إلى الحد الذي قُدّر لنا أن نلقاه.

ذلك أن تحولا طرأ على صورة الوكالة في الأذهان خلال السنوات الأربع منذ ذلك الحين، ويعزى ذلك إلى حد كبير لنشوء مسائل متعلقة بعدم الانتشار، ولكنه يرجع أيضا إلى نجاح الجهود التي بذلناها نحن لزيادة الوعي العام بالعمل المهم الذي تقوم به الوكالة. وقد ضاعفنا وجودنا على الإنترنت بدرجة كبيرة، ونشطنا برنامج الندوات العامة الذي ننظمه، وأجرينا مجموعة من الحملات الإعلامية بشأن مواضيع هامة، منها الأمن النووي، والعلاج بالإشعاع، والطاقة النووية، وتقرير منتدى تشيرنوبل في وقت سابق من هذا الشهر. وقد تمخضت تلك الجهود عن نتائج هامة. وتحولت الوكالة في الساحة العامة من وكالة غير معروفة نسبيا إلى مؤسسة موثوق بها تؤدي دورا حيويا في كل من الأمن والتنمية.

وتلخص هذه اللمحة العامة العاجلة التغيرات الكثيرة التي طرأت على كل مجال من مجالات أنشطتنا في الأعوام الأخيرة تقريبا. كما تظهر قدرة الوكالة على استباق التغيير والتجاوب معه. وبينما نستشرف المستقبل، سنواصل السعي إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها سواء من خلال برنامجنا للتعاون التقني أو من برامجنا الممولة من الميزانية العادية. وأود هنا أن أعرض بالتفصيل بعض النقاط الأساسية للسنوات القليلة القادمة.

في مجال الطاقة النووية، أرجو أن نركز بوضوح أكثر على الحاجة إلى تسخير الطاقة لأغراض التنمية. وقد ذكّرني بذلك شخصيا اختلال التوازن الحالي في الطاقة على الصعيد العالمي أثناء رحلة قمت بها مؤخرا إلى نيجيريا، حيث لا يتجاوز معدل استهلاك الكهرباء للفرد ٧٠ كيلوواط/ساعة في العام. ويتناقض هذا بشدة ، على سبيل المثال، مع المتوسط الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ ٠٠٠ ٨ كيلوواط/ساعة في العام. وهذا العجز في الطاقة في البلدان النامية من المعوقات الأساسية للتنمية.

وتضطلع خدمات الوكالة في مجال تقييم الطاقة ببناء قدرة الدول على تحليل الطاقة والتخطيط لشؤون الطاقة، مع وضع احتياجات البلد المعني من التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الاعتبار. وتعالج تلك الخدمات جميع الخيارات المتعلقة بإمدادات الطاقة على قدم المساواة. ويتزايد الطلب عليها باستمرار، ونرجو أن نتوسع في قدرتنا على تقديمها.

إن مستقبل الطاقة النووية في العقود القادمة سيتوقف في رأيي على الابتكار التكنولوجي، أي على تطوير تكنولوجيات جديدة للمفاعلات ودورات الوقود، تعالج مسألة السلامة النووية والانتشار النووي وتوليد النفايات والاعتبارات الاقتصادية. ويتعاون كثير من البلدان في البحث والتطوير النووي المبتكر الطويل المدى. ويعمل مشروع الوكالة الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود المبتكرة على ضمان مراعاة الاحتياجات المقبلة لجميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، عند تقييم النظم النووية الابتكارية.

ومن السمات الرئيسية للعلم الحديث ما يتسم به من تعاضد – على سبيل المثال الكيفية التي تضيف بها الإنجازات في مجالات مثل التكنولوجيا المتناهية الصغر والهندسة البيولوجية وتكنولوجيا المعلومات كل منها إلى الأخرى لإحراز مزيد من التقدم. ومن هذا المنطلق، سنواصل التماس تطبيقات جديدة يمكن للتكنولوجيا النووية فيها أن تقدم فوائد ملموسة للمجتمع في المجالات الطبية والزراعية والبيئية

وغيرها. ولضمان أن تسفر التطبيقات النووية عن أقصى أثر إيجابي، ستحاول الوكالة تكوين مزيد من الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، وفوق كل شيء الدول الأعضاء.

وستواصل الوكالة أيضا تعزيز الأخذ بنظام عالمي للسلامة النووية. وسوف يشمل ذلك النظام التنسيق بشكل أفضل بين النهج التنظيمية الوطنية لكفالة الرقابة المستقلة الرفيعة المستوى على الأنشطة النووية في كل الأوقات. كما سيشمل بذل الجهود للنهوض بأدائنا في تثبيت ما يطلق عليه الحلقات الضعيفة في سلسة الأمان النووي. وبالرغم من أن جهودا كبيرة قد بُذلت على مدى العقدين الماضيين للارتقاء بخواص السلامة في المفاعلات وتمخضت عن نتائج ممتازة، لا تزال توجد منشآت يجب أن توجه فيها الأولوية لتقديم المساعدة بشأن السلامة النووية.

وكما أسلفت الذكر، ركزت جهود الوكالة في تقديم المساعدة الخاصة بالأمن النووي حتى الآن، بحكم الضرورة، على مساعدة الدول في تحديد أوجه الضعف والتصدي لها، واستكمال الحماية المادية، وتأمين المصادر المشعة ذات الأولوية العالية. غير أن من المهم ونحن نواصل بناء إطار عالمي للأمن النووي أن نكوّن صورة شاملة أوضح عن مواطن الضعف الأمني المتبقية. فلتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة لمكافحة أنشطة الاتجار غير المشروع، على سبيل المثال، يلزم أن يتحسن فهمنا للأنماط التي تتميز بها هذه الأنشطة.

وفي مجال التحقق النووي، تشمل الأولويات للسنوات المقبلة التعميم التام للبروتوكول الإضافي حتى تسري حقوق الوصول الموسعة التي ينص عليها بشكل متساوٍ على جميع الدول المبرِمة لاتفاقات ضمانات شاملة؛ وتطبيق الضمانات بشكل طبيعي في العراق؛ وإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نظام معاهدة عدم الانتشار؛ وتوفير التأكيدات المطلوبة بشأن برنامج إيران النووي؛ ومواصلة التحقيق في طابع وحجم شبكة المشتريات غير المشروعة. ومن الواضح كذلك أني آمل خلال العام القادم أو نحوه في إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتحسين الرقابة على الأجزاء الحساسة من دورة الوقود، وتحديداً، على أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة.

وأود أن أحث أيضا على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد المستخدمة في الأسلحة النووية – ما يُسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن الضروري في رأيي أن نتخذ خطوات للقضاء على كل من إمكانية الحصول على المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية وإنتاجها.

ومن الواضح أنه يبقى الكثير مما يتعين عمله. فقد كان الافتقار إلى أي اتفاق في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو الماضي، كما ذكرت من فوري، مخيبا للآمال للغاية، بالنظر إلى ما تتسم به التحديات الماثلة أمامنا من إلحاح وخطورة. وعلى نفس المنوال، كان من المقلق أيضا الفشل في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في اجتماع القمة العالمي الذي انعقد في الشهر الماضي. إن التحديات الحالية للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك التحديات المتصلة بعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة النووية، لن تزول بالتمني. ومن العاجل ومما لا غنى عنه أن نواصل بناء نظام أمن عالمي يكون منصفا وشاملا وفعالا.

في الختام، أود أن أقول إن موظفي وإدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يواصلون بذل قصارى جهدهم لجعل الوكالة فعالة وكفوءة في اضطلاعها بمهمتها، غير أن الوكالة

تظل أيضا، في جميع مجالات أنشطتها، معتمدة على التزام الجمعية العامة وشراكتها. وأتطلع قدما إلى استمرار تلك الشراكة في السنوات المقبلة.

اسمحوا لي أن اختتم، كما هو معتاد، بالإعراب عن خالص تقديري لحكومة النمسا، التي تظل أكرم مضيف للوكالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتقدم بتهانئنا القلبية إلى السيد البرادعي ومنظمته على حصولهم على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥.

أدعو ممثل اليابان إلى عرض مشروع القرار A/60/L.13.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): استمعنا للتو إلى البيان التمهيدي عن تقرير أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) لعام ٢٠٠٤ الذي أدلى به المدير العام محمد البرادعي. ويبرز التقرير الإسهام الهام الذي تسهم به الوكالة في السلام والاستقرار الدوليين عن طريق تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وصون نظام عدم الانتشار النووي وتقويته من خلال تنفيذ الضمانات.

وبصفتي رئيسا لمجلس محافظي الوكالة، أتشرف بعرض مشروع القرار، الوارد في الوثيقة A/60/L.13، عن تقرير الوكالة. ومشروع القرار مقدم من الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، استونيا، ألبانيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تيمور – ليشتي، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، الفلبين، فنلندا، كازاخستان، كندا، الكويت، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة، موناكو، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان. والمشروع ينبثق من شرط مطلوب بموجب النظام الأساسي للوكالة واتفاق عام ١٩٥٧ الذي يحكم العلاقة بين الوكالة والأمم المتحدة.

يسلم مشروع القرار بعمل الوكالة ويمثل الوسيلة التي تحيط الجمعية العامة بموجبها علما ببيان المدير العام وبالتقرير السنوي، وكذلك بالقرارات والمقررات التي يتخذها المؤتمر العام. ويبرز مشروع القرار، الذي أتشرف بعرضه، اتفاقا واسعا بين الدول الأعضاء في الوكالة ويعد حصيلة مشاورات عقدت في فيينا وكذلك هنا في نيويورك.

على مدى العامين الماضيين، اعتمدت الوكالة نهجا يخلو من التعقيد بوضع مشروع قرار قصير وبسيط. ويتضمن مشروع القرار المعروض على الجمعية قائمة بالقرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر العام في دورته الاعتيادية التاسعة والأربعين، التي عقدت في فيينا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. وبعد أن قُلت ذلك، اسمحوا لي أن استرعي انتباه الأعضاء إلى حقيقة أن مشروع القرار المعتمد في هذا العام يختلف عن القرارات المتخذة في العامين الماضيين في إشارته إلى منح جائزة نوبل للسلام للوكالة وللسيد البرادعي، ويرحب بإعادة تعيين السيد البرادعي لولاية ثالثة مدتها أربع سنوات. إن الجائزة ستعزز بقدر كبير أنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٥ وما بعدها. وأجد أن التوقيت مناسب جدا أن تكون لجنة نوبل النرويجية قد سلطت الضوء هذا العام، في ذكرى استخدام القنبلة الذرية قبل ٦٠ سنة في آب/ أغسطس ١٩٤٥، على أهمية منع الانتشار النووي.

ويتضمن مشروع القرار سردا للأنشطة في مجالات ذات اهتمام محدد بقصد توجيه اهتمام الجمعية إلى أكثر

أنشطة الوكالة أهمية. ويحدوني شديد الأمل أن يعتمد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، في الإعراب عن مشاعر التعاطف والتضامن مع الهند في مواجهة الحوادث الإرهابية الغادرة التي وقعت بالأمس.

وأود أن أبدأ بياني بأن أتقدم باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بخالص الشكر للدكتور محمد البرادعي على العرض القيم الذي تفضل به اليوم لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) حول أنشطة الوكالة هذا العام.

وقبل أن استرسل في التعليق على الجوانب الموضوعية للتقرير أود أن أؤكد على مشاعر الفخر والاعتزاز التي نشعر بها جميعا، كدول أعضاء في الأمم المتحدة وكدول عربية على وجه الخصوص، لحصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام الدكتور محمد البرادعي على جائزة نوبل للسلام هذا العام، وهو ما نعتبره تقديرا مضاعفا لدور الوكالة من جهة، ولما يبذله الدكتور البرادعي من جهد متميز أسهم في الارتقاء بأنشطة الوكالة من جهة أخرى. كما أسهم في قرار الدول الأعضاء في الوكالة بالإجماع الاحتفاظ بالدكتور البرادعي في هذا المنصب الهام لولاية جديدة، نتمنى له وللوكالة فيها كل التوفيق والنجاح.

تدرك الدول العربية الدور القيم للوكالة في دعم السلم والأمن الدوليين من خلال نشاطها في مجال منع انتشار الأسلحة النووية. وكذلك تقدر إسهام الوكالة المتميز في تحقيق أولويات العمل الدولي في مجال التنمية المستدامة من خلال نشاطها وانجازاتها في مجالات نقل التكنولوجيا النووية والمعرفة والتعاون الفني والتحقق والأمان النووي.

إن التعاون الفني من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية واحد من الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة، نظرا لإسهامه المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية للشعوب، وبصفة خاصة في البلدان النامية. وإذ تقدر الدول العربية جهد الوكالة في تطوير وتحديث إستراتيجية التعاون الفني لخدمة الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء فيها، وفي تحديد الأنشطة الحيوية التي يمكن للتكنولوجيا النووية أن تسهم فيها إسهاما ملموسا في الأجلين القصير والمتوسط، فإننا نؤكد على أن تمويل نشاط الوكالة في مجال التعاون الفني ونقل التكنولوجيا ينبغي أن يتزايد باستمرار، باعتبار هذا النشاط من ركائز عمل الوكالة التي نص عليها نظامها الأساسي.

وفي هذا الصدد، تؤكد الدول العربية مساندتها وتشجيعها لاستراتيجية الوكالة بشأن التركيز على المشاريع ذات العائد الاقتصادي الملموس، وترحب بالخطوات العملية التي اتخذتها الوكالة للتشاور المبكر مع الدول الأعضاء حول تفاصيل المشاريع التي تود الدول التقدم بها، وحول إعداد إطار عمل لكل دولة يتضمن مشاريع التعاون المستقبلية التي تخدم البرامج الوطنية للتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بأنشطة التحقق والضمانات، فلا شك أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا رئيسيا في استكمال صياغة الإطار المفاهيمي للضمانات المتكاملة. إلا أن فعالية نظام الضمانات المتكاملة لن تتحقق إلا بتحقيق العالمية لمكوناتها، وفي مقدمتها عالمية الضمانات الشاملة، إذ أن استمرار القصور في تحقيق عالمية الضمانات الشاملة للوكالة من شأنه أن يهدد جهودنا المكثفة نحو إزالة مخاطر الانتشار النووي. ولذا، فعلى الوكالة السعي إلى تحقيق عالمية الضمانات الشاملة باعتبارها الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي، والعمل على خضوع كافة الدول – دون استثناء – لهذه الضمانات.

وقد طرحت الدول العربية من جانبها العديد من المبادرات على المستويين الدولي والإقليمي لمواجهة الأخطار الناجمة عن الانتشار النووي، حيث دعت منذ عام ١٩٧٤ إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وهي دعوة يصدر بشأنها قرار سنوي عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء. كما دعت ولا تزال من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة على كافة المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط دون تمييز.

وبالرغم من جميع هذه المبادرات لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، فمن المؤسف أن إسرائيل لم تظهر أي جدية في التفاعل الجاد من أجل معالجة مسألة الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وما زالت ترفض قبول تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كافة المنشآت النووية في الشرق الأوسط، مما يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى مواجهة قضية عدم الانتشار النووي بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

إن هذا الوضع يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية مضاعفة من أجل القضاء على كافة المخاطر الناجمة عن الانتشار النووي على السلم والأمن الدوليين، والسعي نحو تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار تدعو الدول العربية إلى تيسير اضطلاع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بولايته المنصوص عليها في قرارات المؤتمر العام للوكالة حول تطبيق نظام الضمانات في الشرق الأوسط.

إن أولى خطوات بناء الثقة وتحقيق السلام الشامل في منطقتنا تتمثل في العدول عن خيار امتلاك الأسلحة النووية وإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، ووضع كافة الأنشطة النووية في دول المنطقة تحت الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة في ظل ما تمثله الأنشطة غير الخاضعة لضمانات الوكالة من تهديد مستمر بحدوث كوارث بيئية سواء فيما يتصل بإجراءات السلامة أو أسلوب التخلص من النفايات النووية على النحو الوارد في العديد من تقارير الأمم المتحدة والتقارير الدولية الأخرى.

وفيما يتصل بالأمن النووي، فمما لا شك فيه وجود حاجة ملحة إلى دعم وتقوية أنشطة الوكالة وبرامجها لحماية المواد والمنشآت النووية والمواد المشعة الأخرى من مخاطر الإرهاب النووي، وحاجة إلى أن تستغل الوكالة اتفاقية الإرهاب النووي التي وقع عليها حتى الآن أكثر من مائة دولة للحيلولة دون استمرار وجود مواد نووية غير خاضعة لأي إشراف أو رقابة دولية على النحو الذي يجعل المخاطر والتهديدات بوقوع مثل هذه المواد في أيدي الإرهابيين أمرا قائما.

واتساقا مع ما سبق، فإننا نود التأكيد على أن موقفنا بشأن موضوع إنتاج المواد الانشطارية يستند إلى ضرورة إخضاع المواد النووية، بما فيها المخزون منها، لأحكام الرقابة، وعلى ضرورة التوصل إلى اتفاقية دولية تحكم هذا الموضوع في أقرب فرصة.

ختاما، أعبر عن تقدير الدول العربية للجهد المكثف والفعال الذي بذل في فيينا تحت قيادة اليابان لصياغة مشروع القرار المعروض علينا اليوم، كما أؤكد استمرار دعم الدول العربية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية. وأكرر التهنئة والتقدير للوكالة ولمديرها العام على إسهاماتهما المتميزة في الحفاظ على أمن الإنسانية وعلى تتويج المجتمع الدولي لهذا التقدير باستحقاقهما – عن حق وجدارة – لجائزة نوبل للسلام.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي أيدت هذا البيان: ألبانيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج.

اسمحوا لي أولا، باسم الاتحاد الأوروبي، أن أهنئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، بحصولهما بجدارة على جائزة نوبل للسلام. ويمثل ذلك اعترافا طيبا بعمل الوكالة خلال العديد من السنين. ونود أيضا أن نشكر السيد البرادعي على بيانه بشأن التقرير المتعلق بأنشطة الوكالة خلال العام ٢٠٠٤. ويشيد الاتحاد الأوروبي بأمانة الوكالة، وبمديرها العام، على العمل الممتاز الذي اضطلعت به الوكالة وعلى أهمية النتائج التي تحققت في العام الماضي وترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر العام التاسع والأربعين للوكالة، المعقود في فيينا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبالقرارات والمقررات التي اعتمدت في ذلك المؤتمر.

وأود التأكيد على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اشتركت جميعها في تقديم مشروع القرار (A/60/L.13) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أنها تؤيد تأييدا كاملا محتويات التقرير. ويعكس مشروع القرار الاتفاق الواسع فيما بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو نتيجة للمشاورات التي جرت في فيينا. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بجهود رئيس مجلس محافظي الوكالة، ونأمل أن يعتمد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى عدد من العناصر لدور الوكالة ضمن النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وإسهاماتها فيه، كما هو مبين في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالدعائم الثلاث التي تقوم على أساسها والتي يعزز بعضها بعضا. وفي ٢٥ نيسان/أبريل هذا العام، قام الاتحاد الأوروبي بتحديث موقفه المشترك. ومما عزز التزامنا بالمعاهدة المؤتمر الاستعراضي المحبط للآمال والعجز عن التوصل، في اجتماع القمة، إلى توافق في الآراء حول صيغة عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد كان هذا القصور في الإرادة السياسية الدولية مخيبا للآمال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي أوضح طوال المؤتمر دعمه القوي لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الطابع العالمي لنظام عدم الانتشار النووي، الذي يعززه نظام قوي من الضمانات الدولية، أمر أساسي لا غنى عنه للأمن الجماعي. وقد أكدت التحديات التي واجهت المعاهدة ونظام عدم الانتشار في السنوات الأخيرة ضرورة الامتثال الكامل للمعاهدة والحاجة إلى العمل بنشاط من أجل تشجيع الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، سيواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده للمحافظة على سلطة وسلامة المعاهدة، ويدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة إلى أن تنضم إليها بوصفها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويشكّل نظام الضمانات الدولية، للوكالة الدولية للطاقة الذرية، جزءا أساسيا من النظام الشامل لعدم الانتشار النووي. وتوفر هذه الصكوك التقنية الدعم الضروري للهدف السياسي المتمثل في المحافظة على بيئة يمكن فيها الاستخدام السلمي للطاقة النووية بدون تحويل المواد النووية إلى برامج الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، يدرك الاتحاد

الأوروبي الحاجة المستمرة إلى وجود نظام للضمانات يتوفر له التمويل المناسب الفعال والمقتصد التكلفة، وبالتالي يكون موثوقا به وقويا ويمتثل له الجميع.

إن الاعتماد والتنفيذ العالميين لاتفاقات الضمانات الشاملة، وللبروتوكولات الإضافية المتعلقة بها، شرط أساسي لإقامة نظام ضمانات فعال وموثوق به. وعلى وجه الخصوص، تتسم التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي بأهمية بالغة لتعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على رصد احتمال وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها، وتوفر ضمان عدم وجود هذه الأنشطة. ولذلك يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه لإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي، ويحث الدول التي لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية، أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية تشكّل معيار التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الحاضر.

وتفرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الدول الأعضاء في المعاهدة مجموعة من الالتزامات والحقوق المترابطة التي يعزز بعضها بعضا. ويُعد الامتثال الكامل لأحكام المعاهدة وللالتزامات المترتبة عليها من الأمور ذات الأهمية الأساسية. ولذلك، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على النداءات المحددة التي وجهتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للامتثال للمعاهدة وبروتوكولاتها. ويجب التصدي للتحديات التي يفرضها الامتثال لاتفاقات الضمانات بأسلوب يدعم سلامة المعاهدة وسلطة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال ما تحيله الوكالة من مسائل إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء.

ويولي الاتحاد الأوروبي أقصى الأهمية لتطبيق المستويات العالية للسلامة النووية في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من أن السلامة مسؤولية وطنية، فإن التعاون الدولي بشأن هذه المسألة أمر لا غنى عنه. فالسلامة النووية من الشواغل الدائمة للمجتمع الدولي، وينبغي أن يكون تحسينها المتواصل هدف جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالمدير العام للوكالة وبأمانتها لاستمرارهما في تقديم المساعدة للدول الأعضاء خلال العام الماضي من أجل إنشاء إطار صارم للأمن النووي فيما يتعلق بالمنشآت النووية والمواد النووية، والمحافظة عليه. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتعديل الأخير للاتفاقية بخصوص الحماية المادية للمواد النووية. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأطراف على أن تصدق على الاتفاقية بصيغتها المعدلة في أقرب فرصة ممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، نهيب بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية والتعديل المدخل عليها، أن تفعل ذلك، ونهيب بجميع الدول أن تتصرف وفقا لأهداف التعديل ومقاصده، إلى أن يحين موعد دخوله حيز النفاذ.

أخيرا، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث أنها تمثّل تحديا بالغ الأهمية أمام المجتمع الدولي. وتؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقوة جميع التدابير المناسبة التي تهدف إلى منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة النووية. وفي حين تقع المسؤولية الأساسية عن ضرورة توفير الأمن النووي على عاتق الدول الأعضاء، فإن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا أساسيا تضطلع به في منع الإرهاب النووي ومكافحته. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى قيام التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما نرحب بالعمل الذي تقوم به الوكالة بالاشتراك مع الدول الأعضاء من أجل التصدي للتجارة النووية غير المشروعة.

وفي الختام، فإننا جميعا نعيش في عالم متزايد التكافل، ينبغي أن نضمن فيه لنا وللآخرين الأمن والسلامة. وفي

الوقت ذاته، نلتزم جميعا بمواصلة ضمان الوصول المناسب إلى المنافع المتأتية من المعرفة والتكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، كما هو منصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور مركزي لا غنى عنه في ذلك الترتيب. ويسرنا أن نشير إلى قرار الوكالة باستخدام الجائزة النقدية التي قدمت لها مع جائزة نوبل للسلام في تمويل احتياجات البلدان النامية في مجال التطبيق السلمي للطاقة النووية.

ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعمه الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويسره أن يشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعروض على الجمعية.

السيد لو يديل (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، والدول المنتسبة إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وشيلي وكولومبيا، لأعيد التأكيد على التزامنا الكامل والفعال والمستمر بأهداف المجتمع الدولي في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع ضمان حق جميع الدول في المشاركة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية.

وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أن التطوير السلمي للطاقة النووية يتطلب تهيئة بيئة واضحة لا لبس فيها من الثقة المتبادلة التي لا يمكن أن تُبنى إلا على أساس وجود أنشطة شفافة بشكل كامل. ونعتقد أنه من الملزم بالنسبة لكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي أن يواصل بعزم وتصميم إحراز التقدم نحو التوصل إلى حل للمشاكل التي يفرضها انتشار الأسلحة، من أجل ضمان الوصول الآمن لجميع الشعوب إلى المنافع التي تقدمها الطاقة النووية.

ولذلك، كان من الأهمية تسليط الضوء على جهود الوكالة وجهود السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها لإنشاء آلية قوية، فعالة للتحقق، ينبغي أن يكون تنفيذها رشيدا لا آليا. وفي ذلك الصدد، يجدر حث الوكالة على تحسين فعالية العمل بالضمانات بغية التوصل إلى أمور، منها إطار ضمانات متكاملة.

يشهد العالم الآن مرحلة حاسمة وهامة جدا بالنظر إلى الأهداف المشتركة التي تستوحيها روح الوكالة وتشاطرها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة، وتؤمن بما لكل بلد من حق حر في تنمية مسؤولة لاستخدامات الطاقة النووية سلميا وبالوفاء بالالتزامات الدولية. ولذلك نرحب بالأعضاء الجدد في الوكالة ونأمل أن يستطيعوا الإسهام في السعي إلى توافق الآراء، الذي سيجعل من الممكن زيادة الشفافية والثقة والشرعية، في ما يتصل بالقرارات التي تُتخذ في ذلك المحفل.

ونحن على قناعة بأنه سيكون للطاقة النووية، في المستقبل القريب، دور أساسي، لا في إنتاج الطاقة النظيفة وحسب، بل في الصحة البشرية والزراعة والصناعة وحفظ الأغذية، وإزالة ملوحة المياه وغير ذلك من التطبيقات. ويمكننا أن نرى دليلا يثبت ذلك في الموارد الهامة التي خصصتها الوكالة للمجالات المذكورة، على نحو ما يتمثل في القرارات المتخذة في أحدث مؤتمر عام، وفي السياسات التي تنفذها بلدان كثيرة على الصعيد الداخلي.

وتجدر الإشارة بصورة خاصة إلى النظام المشترك للمحاسبة ومراقبة المواد النووية، الذي وضعته الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة ومراقبة المواد النووية، الذي لا يزال يحدد مقاييس التعاون بين جمهورية الأرجنتين

وجمهورية البرازيل الاتحادية. ونحن ننهض بالتعزيز التدريجي للتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لتأمين تنفيذ أشد فعالية وكفاية لضمانات الاتفاق الرباعي الأطراف.

وأخيرا، تود السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن تهنئ بصورة خاصة المدير العام والوكالة على جائزة نوبل للسلام التي شُرفنا بها قبل بضعة أيام. إنه دليل آخر على عِظَم أهمية عمل الوكالة بلا كلل من أجل عالم أفضل، ويؤكد مرة أخرى أيضا على أهمية انتخاب السيد البرادعي رئيسا للوكالة، لولاية ثالثة.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد باكستان، أعبر عن أحر التهاني للمدير العام البرادعي وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، على حصولهما على جائزة نوبل للسلام. إنه اعتراف مستحق بالعمل الحيوي والإنجازات الهامة للسيد البرادعي وللوكالة. ونهنئ أيضا بحرارة السيد البرادعي على إعادة تعيينه مديرا عاما للوكالة، لولاية أخرى. إن جائزة نوبل وإعادة انتخابه كلتيهما تعكسان الثقة التي يوليها المجتمع الدولي لقيادة البرادعي النشيطة في بيئة دولية معقدة، حافلة بالتحدي. ونؤكد للسيد البرادعي ولزملائه تأييدنا التام وتعاوننا بغرض إحراز التقدم وتحقيق الرخاء للجميع.

ما زلنا نوافق الوكالة تقديرها بأن احتياجات العالم الاجتماعية والاقتصادية ستقتضي زيادة كبرى في إمدادات الطاقة في العقود المقبلة. وسيكون دور الطاقة النووية حاسم الأهمية في توفير جزء من هذه الاحتياجات، لأنه يمكن للطاقة النووية أن تكون لمصلحة هدفي النمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة.

ونلاحظ باهتمام أن ٦٠ في المائة من إجمالي المفاعلات الجديدة لإنتاج الطاقة النووية يجري بناؤها في بلدان العالم النامي. وقد أبلغت الوكالة في العام الماضي أن هناك بين ٢٠ و ٣١ مفاعلا قيد البناء في جميع أنحاء العالم، تقع في آسيا، وأن ١٩ من المفاعلات الـ ٢٨ المزمع وصلها بالشبكة تقع في الشرق الأقصى وجنوب آسيا. ويمكن زيادة وتيرة بناء هذه المفاعلات، لو لم يكن معظم الدول خاضعا لقيود غير لازمة. وقد اكتسب دور الوكالة في نقل التكنولوجيا المأمونة إلى البلدان النامية أهمية فريدة. ونرجو أن ترسم الوكالة سياسة شاملة لتيسير هذا الهدف.

إن باكستان، بوصفها من أول أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما فتئت داعية فاعلة لتعزيز التكنولوجيا النووية وتسخيرها للسلام والتقدم وازدهار الجميع. ونحن نولي أهمية قصوى لبرنامج تعاون الوكالة. وقد استفدنا من هذا البرنامج وأسهمنا فيه، عن طريق التدريب وتوفير الخبراء واستضافة حلقات دراسية وتدريبية. ويطيب لنا أن نلاحظ أن المعدل العام لتنفيذ أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني في باكستان، في عام ٢٠٠٤، ارتفع إلى نسبة قياسية بلغت ٧٥,٨ في المائة. ونحن نتطلع متفائلين إلى تعزيز وتكثيف دور التعاون الفني وإسهامه في التقدم الاقتصادي للبلدان النامية.

لقد شهد اقتصاد باكستان في السنوات الأخيرة مستوى نمو رفيعا. فشرعت باكستان في خطة لأمن الطاقة على مدى ٢٥ عاما، تجاوبا مع معدل النمو المرتفع هذا ولتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. إن توليد الطاقة النووية عنصر لا بد منه من عناصر استراتيجية الطاقة الوطنية في باكستان. ومن المتوقع أن يرتفع معدل استهلاك الفرد للكهرباء، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى مجرد ٩٢٠ ٣ كيلوواط/ساعة في السنة، مقابل المعدل الحالي للبلدان المتقدمة النمو، البالغ ٨٠٠ ١٣ كيلوواط/ساعة سنويا. ومع عدد سكان يتزايد واقتصاد يتنامى، من جهة، وارتفاع متوقع في نسبة الطاقة المولدة بالفحم الحجري – من ٦,٥ في المائة حاليا إلى

١٩ في المائة، عام ٢٠٣٠ – من جهة ثانية، تمثل مواردنا المحدودة من الوقود الأحفوري تحديا كبيرا، إذ نحاول إقامة التوازن بين التلوث وبين نمو اقتصادي مطرد. وترتقب خطتنا الخاصة بالطاقة زيادة ملموسة في توليد الكهرباء النووي بحلول عام ٢٠٣٠، مما يمثل زيادة في نسبة الطاقة النووية من معدلها الحالي ٠,٨ في المائة إلى ٤,٢ في المائة.

وطوال أكثر من ٣٠ عاما، ما فتئ مصنعا باكستان لتوليد الطاقة النووية – محطة كراتشي لتوليد الطاقة النووية ومحطة شاشما لتوليد الطاقة النووية – وهما تعملان بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتمتعان بسجلات متميزة نظرا للتشغيل وللسلامة. وقد أتاحت لنا بنية تحتية جديرة بالثقة البدء بالعمل على إنشاء محطة أخرى للطاقة النووية، هي محطة شاشما الثانية لتوليد الطاقة النووية. وسعيا منا إلى إعمال خطتنا الخاصة بأمن الطاقة، نعتزم استيراد محطات لتوليد الطاقة النووية وغيرها من التكنولوجيا المدنية الخاصة بالطاقة النووية. وبالنظر إلى سجلنا المتسم بالسلامة، وإلى تطبيقنا ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجميع منشآتنا لتوليد الطاقة النووية المدنية، وإلى أنواع الرقابة الصارمة القائمة في جميع مرافقنا وبرامجنا وتكنولوجياتنا النووية، تتوقع باكستان أن تحظى بتأييد المجتمع الدولي وتعاونه، لتلبية احتياجاتنا المتعاظمة إلى توليد الطاقة النووية وشتى تطبيقاتها في عدد من المجالات.

وباكستان تقدر بالغ التقدير الدور الحميد الذي تقوم به حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير ونقل التكنولوجيا النووية السلمية في مجالات إدارة الزراعة والأغذية والصحة البشرية وموارد المياه، وحماية البيئة والتطبيقات الصناعية. ونشاطر الوكالة رأيها في أن كثيرا من هذه التطبيقات أثبتت أنه أداة هامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل أنحاء العالم.

ويسرنا أن نلاحظ أن البرنامج المدعوم من الوكالة، لإنشاء مصنع نووي لإزالة ملوحة المياه في محطة كراشي للطاقة النووية يحرز تقدما جيدا. ومنشأة تحلية المياه – التي ستبلغ طاقتها ٦٠٠ ١ متر مكعب يوميا – يُنتظر أن يبدأ عملها بحلول عام ٢٠٠٧.

وتقوم مراكز باكستان الأربعة للزراعة النووية بمساعدة المزارعين على زراعة وجني مزيد من المحاصيل. وأول منشآتنا التجارية لتعريض الأغذية للإشعاع هي الآن قيد البناء، ولا بد أن تصبح قادرة على العمل بحدود نهاية العام المقبل. وهي تقع بجوار مرفق الإشعاع القائم حاليا، الخاص بالمنتجات الطبية.

ولا تزال المراكز الـ ١٣، الطبية وخاصة الأورام السرطانية، التي تديرها لجنة الطاقة الذرية في باكستان تقدم تسهيلات إلى أكثر من ثلث مليون مريض سنويا. وتخطط حكومة باكستان لإنشاء خمسة مراكز طبية نووية.

إننا نولي أقصى الأهمية لسلامة وأمن منشآتنا النووية، خصوصا ونحن نزيد من قدرتنا على توليد الطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية. ولقد أرست باكستان بنجاح ثقافة قوية للسلامة في أنشطتها النووية. وإننا نحرص على التمسك بمبادئ اتفاقية الأمن النووي، التي وقعتها باكستان منذ إنشائها.

وعملنا على زيادة تعزيز التدابير حول منشآتنا النووية لاجتناب أية إمكانية للتخريب أو حيازة المواد النووية بطرق غير مشروعة أو الاتجار بها. وشاركنا بنشاط في الإجراءات الرامية إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وكانت باكستان من بين أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية الأمن النووي وأتاحت نفسها للاستعراض من أقرانها في جميع الاجتماعات الثلاثة التي عقدتها الأطراف المتعاقدة منذ إنشائها.

وقد اتخذت باكستان إجراءات إضافية للزيادة في سلامة وأمن منشآتها النووية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهي تشمل خطوات فعالة في التعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على الانتشار السري لشبكة تمتد جذورها في أربعة وعشرين بلدا. ولقد تعاونا بنشاط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. ونحث البلدان المعنية الأخرى على أن تحذو حذونا.

ولدينا تدابير أمنية واسعة النطاق لموجوداتنا واستراتيجياتنا النووية. وقد أنشئت هيئة للتحكم والسيطرة النوويين منذ عام ٢٠٠٠، وهي مسؤولة عن أصول باكستان الاستراتيجية. وتعتبر هذه الأصول حيوية لوضعنا بالنسبة للردع الاستراتيجي. ولا يمكن بتاتا أن تقع في الأيدي الآثمة. كما أنشئت هيئة مستقلة لتنظيم الشؤون النووية منذ خمس سنوات لضمان التشغيل الآمن للمنشآت النووية. واستقبلت السلطة الفريق الدولي للاستعراض المنتظم وبعثات استعراض الأقران الدولية لتقييم الهياكل الأساسية للأمن الإشعاعي، كما لديها خطة عمل جريئة لتناول توصيات هذه البعثات.

وقد أصدر برلمان باكستان في العام الماضي قانونا شاملا لمراقبة الصادرات، بُني لاحقا على النظام الموجود للتعامل مع الأسلحة والمواد والسلع والتكنولوجيات والمعدات النووية والبيولوجية ووسائل إيصالها. وتشمل العناصر البارزة في قانوننا الجديد منع تحويل مسار السلع والتكنولوجيات الخاضعة للمراقبة، بما في ذلك إعادة تصديرها وشحنها العابر ومرورها العابر، وإصدار التراخيص وحفظ السجلات، وقوائم مراقبة الصادرات وأحكام جنائية تعاقب بالسجن لمدة قد تصل إلى ١٤ سنة وبدفع غرامة مالية قدرها ٥ ملايين روبية. وإننا على ثقة من أنه لن تتسرب أسلحة الدمار الشامل من باكستان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سين (الهند).

وتبقى جوانب السلامة والتحقق في ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعائم هامة لولاية الوكالة. وفي ما يتعلق بتعزيز نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة، تشدد باكستان على الحاجة إلى نهج متوازن بين الجوانب الترويجية والاهتمامات ذات الصلة بالسلامة أو الأمن في جميع وظائف الوكالة.

وإننا نؤيد حث الدول على الامتثال تماما لالتزاماتها بالضمانات. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تستعمل ضمانات الوكالة لتحقيق مآرب سياسية متحيزة. ولن يبقى نظامها للتحقق موثوقا به إلا إذا طبق بدون تمييز، كما ينص على ذلك النظام الأساسي للوكالة. ويطلب تحقيق التعاون وقدر أكبر من التفاهم بين كل الدول الأعضاء في الوكالة للنهوض بولاية الوكالة على أساس الحياد والإنصاف والكفاءة المهنية. كما أنه من الضروري بذل الجهود لتصحيح صورة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أذهان الجماهير، باعتبارها مجرد وكالة نووية حارسة. وينبغي أن يعاد التأكيد على دورها الأساسي في تشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا النوويين في الأغراض السلمية.

ونبقى مقتنعين بأن من اللازم أن تتفق أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع مسؤولياتها القانونية وسلطتها القانونية والقانون الدولي. وإننا نتشاطر الرأي القائل إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست هيئة تحقيقية. فلا يمكن أن يطلب منها القيام بمهام تتجاوز نطاق نظامها الأساسي أو لا يقبلها أعضاؤها. وينبغي أن يكون أي إصلاح للوكالة غير تمييزي وشاملا ويأخذ في الحسبان الطابع المتفاوت لالتزامات الدول الأعضاء.

وما زلنا مقتنعين بأنه من شأن التدابير التالية أن تساعد على تعزيز مساهمة الوكالة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتشجيع السلامة والأمن النوويين ودورها في

مجال التحقق: أولا، الحفاظ على الطابع التقني للوكالة ومنع تسييس جدول أعمالها؛ ثانيا، زيادة التركيز على أنشطة التعاون التقني للوكالة وإسهامها في تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها عمليا في الاستخدامات السلمية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛ ثالثا، تخصيص موارد أكبر وأضمن لأنشطة التعاون التقني ونقل التكنولوجيا ومرافق التدريب للبلدان النامية؛ رابعا، زيادة مشاركة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ مشاريع التعاون التقني وزيادة الموارد الخارجية لمساعدة الدول النامية الأعضاء في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، إنه لمن دواعي السرور أن أتقدم بأحر التهانئ، باسم وفد بلدي، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها السيد محمد البرادعي على الإنجاز البارز المتمثل في منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. وتؤمن ماليزيا بأن منح الجائزة لشاهد على الجهود الجبارة التي بذلتها الوكالة ومديرها العام لضمان التطوير والاستخدام الآمنين والسلميين للتكنولوجيا النووية. كما أن منح الجائزة إقرار بدور الوكالة في رفع الطاقة الذرية إلى مستوى السلام والصحة والازدهار. وإن ماليزيا لعلى ثقة من أن منح الجائزة سيساهم بإعطاء زخم أكثر لاستمداد قدر أكبر من الدعم وتعزيز الوكالة ومديرها العام وهما يواصلان الاضطلاع بولايتهما وأهدافهما المتمثلة في تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ما زالت ماليزيا تعترف بقيمة التكنولوجيا النووية لتحقيق التنمية المستدامة وعملية بناء الأمم وكذلك بالدور الذي تضطلع به الوكالة في هذا الصدد. وإننا نعيد التأكيد على دعمنا للوكالة في مهمتها المتمثلة في تشجيع وتسهيل تطوير التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، على النحو الوارد في المادة الثانية من نظامها الأساسي. ويبقى برنامج التعاون التقني للوكالة، في هذا الصدد، مكونا حاسما في مهامها وأنشطتها. وإن ماليزيا من المانحين للبرنامج والمستفيدين منه. ونحن نشيد بإدارة التعاون التقني التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهودها المتواصلة في الاضطلاع بولايتها المنصوص عليها في النظام الأساسي لمصلحة الدول الأعضاء المستفيدة، وكذلك على منجزاتها الجديرة بالتنويه.

وتؤمن ماليزيا بأن مسألة الأمن العالمي الأكثر إلحاحا التي تواجه كل الأمم هي وجود وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتود ماليزيا أن تؤكد في هذا الصدد على ضرورة وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها وتعهداتها المنبثقة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تمتثل للخطوات العملية المتفق عليها عام ٢٠٠٠ بشأن الجهود المنتظمة والتدريجية الرامية إلى تنفيذ نزع السلاح النووي وتحقيق إزالة ترساناتها النووية إزالة تامة في نهاية المطاف.

كما تؤمن ماليزيا بأن إزالة الأسلحة النووية بشكل تام تكتسي أولوية قصوى وبأنها الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ولهذا، في انتظار تحقيق هدف إزالة هذه الأسلحة إزالة كاملة، ينبغي مواصلة بذل الجهود الرامية إلى بدء المفاوضات بغية وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية على سبيل الأولوية.

وفي ذلك الصدد، تأسف ماليزيا لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يكن بوسعه أن يعتمد وثيقة ختامية بتوافق الآراء بشأن مسائل موضوعية. وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعمليته الاستعراضية وإضفاء الصبغة العالمية عليهما. وإذا لم تستمر الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اتخاذ جميع التدابير بنية حسنة

بغية تفكيك الأسلحة النووية وإزالتها بشكل لا رجعة فيه، فإنه ستثار عدد من الشواغل، خصوصا من طرف البلدان الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن صلاحية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي ألا تفترض البلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ يمنحها الحق في الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. فلن تنجح أنشطة عدم الانتشار بدون قيام البلدان الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح. ولا يمكن للبلدان الأطراف في المعاهدة الحائزة للأسلحة النووية أن تتجاهل الترسانات النووية للبلدان غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما يجب أن تخضع تلك الدول للنظام حتى يمكن أن تصبح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحق نظاما عالميا لنزع السلاح.

وتعتقد ماليزيا أيضا أن تقوية المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة وإنشاء مناطق جديدة في جميع مناطق العالم، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية، يشكلان خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي على صعيد عالمي.

ومن منظور أوسع، تود ماليزيا أن تكرر القول إنها لا تزال ملتزمة التزاما تاما بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بوصفها خطوة نحو نزع السلاح النووي العام الكامل، وأنها تدين إدانة كاملة جميع أعمال الإرهاب، بما فيها الإرهاب النووي، بغض النظر عن دوافع مرتكبيها. بهذه الروح، انضمت ماليزيا إلى الدول الأخرى في التوقيع، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. إضافة إلى ذلك، فوض مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، المدير العام للوكالة بإبرام، ومن ثم تنفيذ البروتوكول الإضافي للاتفاق بين حكومة ماليزيا والوكالة لتطبيق نظام الضمانات فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد ماليزيا مجددا بقوة على أحكام المادة الرابعة من اتفاقية عدم الانتشار، التي تنص على أن لجميع الدول الأعضاء حقا أساسيا غير قابل للتصرف في إجراء بحوث لإنتاج واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وفي حين أن ماليزيا تدعم دعما كاملا الجهود الرامية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها تتمسك بالموقف المبدئي المتمثل في أنه ينبغي معالجة عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية على نحو متوازن وغير تمييزي. وبينما تكفل الوكالة للدول الأعضاء الحق المشروع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإنها ينبغي أن تستمر في بذل جهدها لضمان ألا تحول التكنولوجيا النووية بأية طريقة كانت لتعزيز أي غرض عسكري.

لقد أعربت ماليزيا بصورة مطردة، باسم حركة عدم الانحياز، عن تقدير الحركة لمدير عام الوكالة وأمانة الوكالة لتقاريرهما المقدمة لمجلس محافظي الوكالة. وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن ثقتها الكاملة في قدرة المدير العام والوكالة على النهوض بمهامهما ومسؤولياتهما على نحو محايد وفعال ومهني. وفي هذا الصدد، تعتقد ماليزيا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق النووي، في إطار نظام ضمانات الوكالة المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، وأن جميع القضايا أو المشاكل ينبغي أن تحل في إطار ولاية الوكالة.

وتعرب ماليزيا عن تقديرها مرة أخرى للسيد هوراسيو بازوبيري أوتيرو من بوليفيا، رئيس المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية التاسعة والأربعين، المعقودة في أيلول/سبتمبر، ولنائب الرئيس، على

دورهما القيادي في توجيه أعمال المؤتمر العام إلى نهاية ناجحة. ويشيد وفدي بالسيد ريتشارد ج. ك. ستراتفورد الثالث، من الولايات المتحدة، على الكفاءة التي ترأس بها اللجنة الجامعة. ولدى ماليزيا ثقة كاملة في أن المدير العام والوكالة سيدرسان بعناية جميع المقررات والقرارات التي اتخذها المؤتمر العام، وسيقدمان التوصيات المناسبة بشأنها في الوقت المناسب.

مرة أخرى تضم ماليزيا صوتها للدول الأعضاء الأخرى في حركة عدم الانحياز، وكذلك مجموعة الـ ٧٧، التي أعربت، في فيينا، عن ثقتها في أن السيد محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيواصل قيادة الوكالة لفترة ثالثة، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بدرجة عالية من الاحتراف والحياد، وبولاية مناسبة من هيئات صنع القرار في الوكالة.

أخيرا، تنضم ماليزيا إلى آخرين في دعم مشروع قرار الجمعية العامة المقدم في إطار البند المعروض علينا. وتعتبر ماليزيا نص مشروع القرار نصا إجرائيا، وأنه لا يجوز تغيير الأحكام الواردة فيه، لأنه يمثل اتفاقا واسع النطاق تم التوصل إليه بين الدول الأعضاء في الوكالة في فيينا. وتعتقد ماليزيا أن الدول الأعضاء ينبغي أن تتجنب أية محاولة لإعادة فتح باب مناقشة المسائل التي تم الاتفاق بشأنها في الدورة العادية التاسعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة في فيينا. وإذا اتفق على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء دون أي تغيير، فإن ماليزيا مستعدة لإضافة اسمها إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

السيد عبد المنان (السودان): بداية، أؤكد لكم تأييد السودان التام للبيان الذي تقدم به للتو المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية باسم المجموعة العربية.

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم وفد السودان بالتهنئة الصادقة للدكتور محمد البرادعي بمناسبة انتخابه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة ثالثة، وكذلك لنيله المستحق هو والوكالة لجائزة نوبل للسلام. ويمتد تقديرنا إلى جميع العاملين في الوكالة الذين يعتبر تكريم الدكتور البرادعي تكريما لهم واعترافا بجهودهم.

إن السودان يقدر ويؤيد ما جاء في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم أمام هذه الجمعية لما يعكسه من جهود تبذلها الوكالة لضمان وتأمين الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لصالح الإنسانية جمعاء، وكذلك الجهود المتصلة للوكالة في سبيل الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

إن منطقة الشرق الأوسط تقف على حافة الخطر جراء انفراد إسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية ورفضها التام الانضمام للمعاهدة الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية. ولذا يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحمل إسرائيل على التخلي عن امتلاك الأسلحة النووية وقبولها الانضمام فورا لتلك المعاهدة.

إن استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حق تكفله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك لما لتلك التكنولوجيا من مزايا اقتصادية وتنموية معلومة. وعلى هذا الأساس فإن وفد بلادي يدعم بقوة حق جمهورية إيران الإسلامية في الاستفادة من تلك المزايا وفق ما هو مأذون بموجب تلك المعاهدة، ويدعو الاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران لتأسيس حوارهما حول البرنامج النووي الإيراني على مبادئ المصداقية والشفافية.

إن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أفريقيا محل اهتمام وتقدير من قِبل السودان الذي لمس النتائج الإيجابية لتلك الأنشطة في المجالات الحيوية التي تهمه مثل

مكافحة الأمراض المزمنة كالملاريا ومرض النوم، وكذلك برنامج التعاون بشأن الحوض النوبي للمياه الجوفية، إضافة إلى اتفاقية أفرا بمجالاتها المختلفة.

ختاما فإن وفد بلادي يجدد موافقته على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تقدم به مديرها العام ويشيد به أيما إشادة، ويقف إلى جانب مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بشأنه.

السيد يشوري (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبعث بتهانينا القلبية إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتهانينا إلى الوكالة أيضا لحصولهما على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥.

تعتز الهند، بوصفها عضوا مؤسسا للوكالة، باعتراف لجنة جائزة نوبل بالإسهام البارز الذي قدمته الوكالة للسلم والأمن الدوليين. ونحن على ثقة من أن السيد البرادعي، بصفته ابنا بارزا من أبناء بلد نام، سيواصل تفهم مشاكل الجنوب وتطلعاته. وأحد الملامح الرئيسية لمركزية الدور الذي تضطلع به الوكالة في النهوض بالاستخدام السلمي للطاقة النووية يتمثل في أن المشاكل التي قد تنشأ في هذا الصدد يتعين معالجتها وتسويتها في إطار الوكالة.

وقد استمعنا أثناء المداولات إلى اقتراح مفاده أنه يتعين على بعض الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك. وأود أن أكرر التأكيد على أن الهند ما برحت ملتزمة التزاما قويا بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولكن من يطلب إلينا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كمن يطلب إلينا محاربة طواحين الهواء. وما زلنا نرى أن معاهدة عدم الانتشار أشبه بصدع عميق وهي معاهدة تمييزية.

إن الثقة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية تنبع من تقاليدها المستندة إلى الخبرة والكفاءة المهنية، والمعايير الموضوعية والعمل النزيه. ومن الأهمية بمكان أن يظل عدم التمييز اعتبارا جوهريا. وينبغي ألا يخضع نطاق الصكوك لإعادة تفسير دون أن تعدل الصكوك رسميا. وينبغي ألا تتغير مواقع الأهداف بصورة انتقائية بما يتجاوز الالتزامات القانونية. ونحن لا نؤيد أيضا استخدام الدول الأعضاء للهيئات الفنية في إدارة سياستها الخارجية بوسائل أخرى، إذ أن ذلك يتعارض مع مواثيق تلك الهيئات، مثلما لا نؤيد قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بانتحال سلطات تشريعية وقضائية لنفسه ما دام الميثاق لم يخوله بذلك أبدا، وهو عمل مخالف للقواعد الواجبة التنفيذ في بعض الأحيان.

إن تغير المناخ العالمي، واستدامة موارد الطاقة، الحاجة إلى المتطلبات من الطاقة التي تتزايد أبدا من أجل دعم التنمية الاقتصادية، والقلق من الاتجاه التصاعدي لأسعار الوقود، أمور تشير إلى حتمية الطاقة النووية. لقد أصبحت النهضة النووية العالمية حقيقة واقعة الآن.

وتسير الهند التي تمثل سدس سكان العالم، على طريق النمو الاقتصادي السريع. وقد بينت دراسة حديثة أننا سنحتاج إلى زيادة توليد الكهرباء في العقود الأربعة إلى الخمسة المقبلة إلى عشرة أمثال الإنتاج الحالي تقريبا. وسيشكل ذلك جزءا هاما من توليد الكهرباء في العالم. وسيكون استخلاص جزء كبير من الطاقة من المحطات النووية له فائدة هائلة في سياق الشواغل البيئية وشواغل الاستدامة التي تواجه الهند كما تواجه بقية العالم. ومن ثم، فإن الطاقة النووية تعتبر خيارا حتميا هاما بالنسبة للهند. وسعيا لتحقيق ذلك الهدف، فإننا نعكف، ضمن جملة أمور، على تنفيذ برنامج وطني للاعتماد على الذات في مجال الطاقة النووية. والبرنامج مصمم لتحقيق احتياجاتنا الطويلة الأمد من الطاقة بالاستفادة من مواردنا الكبيرة من الثوريوم. وهو

أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا نظرا لأن مواردنا من اليورانيوم متواضعة.

ونحن نتطلع إلى تحقيق تقدم سريع في مجال القدرة على توليد الطاقة النووية في الهند، استنادا إلى التعاون الدولي النووي الكامل في الأغراض المدنية أثناء مواصلتنا لجهودنا الرامية إلى تطوير تكنولوجيات محلية مناسبة تستهدف تحقيق الهدف الأساسي وهو الاستفادة الواسعة النطاق من الثوريوم لإنتاج الطاقة لا في شكل كهرباء فحسب، وإنما من خلال إنتاج الهيدروجين أيضا.

وتعد الهند حالة فريدة. فهي بلد مسؤول يمتلك تكنولوجيا نووية متقدمة تم تطويرها بالاعتماد على الذات، وله احتياجات كبيرة الحجم من الطاقة. وهذه الاحتياجات تترتب عليها آثار من حيث حماية المناخ العالمي، وكفالة استقرار موارد الطاقة، وكبح جماح التصاعد الحلزوني لأسعار الوقود. ولدى الهند سجل ناصع يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات، والتقيد بجميع الالتزامات الدولية. ونحن نتوقع أن يسهم ذلك، على سبيل المثال، في إبطال الأنظمة التكنولوجية التقييدية. ويستند استعداد الهند للعمل على تقدم التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية مع الشركاء الدوليين على مبادئ المساواة في السيادة وعدم التمييز، وهو يتسق مع سياستنا الوطنية القائمة على الحفاظ على تكامل برنامجنا للطاقة النووية ذي المرحل الثلاث، وكفالة الاستقلال التام لبرنامجنا النووي.

وأود أن ألقي الضوء على بعض التطورات الأخيرة التي حدثت في الهند. لقد بدأت الوحدة الأولى في المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل المضغوط بقوة ٥٤٠ ميغاواط في تارابور بالتشغيل التجاري قبل سبعة شهور من الموعد المحدد. وتعمل الوحدة الأولى من محطة كاكرابار للطاقة الذرية على نحو مستمر منذ ما يزيد عن السنة. وهو رقم قياسي هندي. وقد شرعنا الآن في تطوير المرحلة الثانية من برنامجنا للمفاعل المولد السريع، حيث بدأنا بإنشاء المفاعل التجريبي المولد السريع في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي وقوته ٥٠٠ ميغاواط.

ويعمل خليط وقود الكربيد الغني بالبلوتونيوم المستخدم في المفاعل المولد السريع على أحسن ما يرام بعد تشغيله بما يتجاوز حرق ١٤٨ ٠٠٠ ميغاواط يوميا للطن الواحد دون أي عجز في أي من قضبان الوقود. وأحد الإنجازات الهامة التي تحققت خلال العام هو إغلاق دائرة الوقود للمفاعل المولد السريع. وقد أعيدت معالجة الوقود الذي تم تفرينه بنجاح بطاقة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ ميغاواط للطن الواحد يوميا. وهذه هي المرة الأولى التي تُعاد فيها معالجة خليط وقود الكربيد الغني بالبلوتونيوم في أي مكان في العالم.

ويتقدم العمل في إنشاء خمسة مفاعلات مبردة بالماء المضغوط الثقيل حسب المقرر. وستسهم هذه المفاعلات مع مفاعلي الماء الخفيف وقوتها ١ ٠٠٠ ميغاواط (من طراز VVERS) والتي يجري إنشاؤها حاليا في كودانكولام بالتعاون مع الاتحاد الروسي، في توفير ٣ ٤٢٠ ميغاواط إضافية من الطاقة الخالية من الكربون للشبكة الهندية في غضون ٣ سنوات.

وقد بدأنا بإنشاء مواقع لوحدات جديدة للطاقة النووية وبدأ العمل بتحديد مواقع إضافية من أجل توسيع نطاق البرنامج على نحو أكبر.

ويجري استعراض تنظيمي لتصميم مفاعل متقدم يعمل بالماء الثقيل – وهو تصميم هندي ابتكاري يهدف إلى مزيد من التقدم على طريق الاستفادة من الثوريوم. ونحن نعتزم المضي قُدما في إنشائه بعد الانتهاء من عملية الاستعراض. ويجري التقدم على نحو جيد في العمل المتعلق

بإنشاء مفاعل مدمج يعمل على الحرارة العالية لإنتاج الهيدروجين، الذي قد يصبح أهم مصدر للطاقة في المستقبل، علاوة على تطوير نُظم تعمل بالمعجلات يمكنها أن تدعم النمو باستخدام نظم الثوريوم وتمكن من حرق النفايات المشعة المعمرة. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في تطوير نظام يعمل بالليزر لتنظيف اليورانيوم ٢٣٣، وهو عنصر حيوي في برنامج الاستفادة من الثوريوم. وسيُحقن مفاعل توكاماك الثابت الحالة والفائق التوصيل لأول مرة بالبلازما في القريب العاجل. وإننا نتطلع إلى الانضمام كشركاء كاملين إلى مشروع المفاعل الدولي للطاقة النووية الحرارية الذي يتضمن الانشطار النووي.

وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حيوي في مجال الاستخدامات السلمية للعلوم النووية والتكنولوجيا النووية بطريقة آمنة ومأمونة. ونحن نعمل، كما عملنا في الماضي، في شراكة وثيقة مع الوكالة. ويشارك خبراؤنا بنشاط في مشروع الوكالة الدولي للمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود. وقد ألزمت الهند نفسها بإجراء دراسة مشتركة للمشروع الدولي تهدف إلى تقييم نظام ابتكاري للطاقة النووية يقوم على أساس استخدام المفاعلات عالية الحرارة لإنتاج الهيدروجين باستخدام منهجية المشروع الدولي للمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود.

وتواصل الهند تقديم تسهيلات تدريبية وزمالات، وزيارات علمية، ضمن أمور أخرى، تتيح تقديم خدمات خبرائنا للبلدان الأخرى عن طريق الوكالة. وفي مجال الأمن النووي والسلامة النووية، صدقت الهند على اتفاقية الأمن النووي، وشاركت بصفة مراقب في الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة الذي عُقد في نيسان/أبريل. وقمنا بدور فعال أيضا في عملية تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وأنشأت الهند مع الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامج الشراكات الإقليمية للأمن الإشعاعي. وفي إطار ذلك البرنامج عرضت الهند توفير البنية التحتية والخبرة على أساس منتظم لإجراء دورات تدريب دولية في الهند تحت رعاية الوكالة، بشأن موضوعات تتعلق بأمن المصادر والمواد المشعة، وتحديد مواقع المصادر الإشعاعية المجهولة الهوية في البلدان التي لا تستطيع التعامل مع هذه المصادر على نحو فعال والتي تلتمس المساعدة من الوكالة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أكرر التأكيد على أن الوكالة منظمة متعددة التخصصات ضمن أسرة الأمم المتحدة. ويجب علينا معا أن نضمن أنها تزداد قوة يوما بعد يوم.

السيد كريزانفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه عن أعمال الوكالة عام ٢٠٠٤ والمعلومات التي قدمها بشأن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٥. والتقرير السنوي للوكالة يعطينا صورة واضحة وتحليلية لنطاق واسع من النتائج الهامة لأنشطتها الوكالة والإنجازات التي حققتها مؤخرا في مجالات التكنولوجيا النووية، والأمان، والتحقق، والأمن والإدارة. وأوكرانيا تثني على أمانة الوكالة وعلى مديرها العام على هذا العمل. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الوكالة ومديرها العام على فوزهما بجائزة نوبل للسلام عن جدارة.

وأوكرانيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وعليه، سوف أكتفي بالتطرق إلى المسائل التي توليها أوكرانيا أهمية خاصة.

إن وجود أسلحة الدمار الشامل هو من أكبر المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن النظر إلى

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح بشكل منفصل، وينبغي أن يُبذَل كل جهد ممكن للحد من التهديد النووي.

ومن المؤسف أن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ لم يتمكن من تحقيق نتائج ملموسة. ونحن مقتنعون بأن معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تستمر في أداء دورها الذي لا غنى عنه في منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبالنسبة لأوكرانيا، فإن الخطوات العملية لنزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ ما زالت ذات أهمية. والتطورات الأخيرة في ميدان عدم الانتشار النووي تؤكد الحاجة إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار حفاظا على سلطة المعاهدة وسلامتها.

لقد أكد المؤتمر الدولي المعني بالأمان النووي الذي عقد في لندن مؤخرا أن الإرهاب النووي من أكبر المخاطر التي تواجه المجتمع، وأقر بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور ريادي في الجهود العالمية لتحسين إطار الأمان النووي وتعزيز تنفيذه. وأوكرانيا تشدد على أهمية نظام الضمانات وكذلك أهمية العمل الذي تقوم به الوكالة في تنفيذ أحكام ضمانات معاهدة عدم الانتشار النووي بغية منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية، والكشف عن الأنشطة السرية للأسلحة والحد من خطر الإرهاب النووي والإشعاعي. وتدلل التطورات الأخيرة بوضوح على أهمية تضافر الجهود من أجل مواصلة إنفاذ الامتثال للضمانات والتصدي للمخاطر والتحديات الجديدة للانتشار. وعليه، فإننا نرحب بقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء لجنة تعنى بالضمانات والتحقق ونعرب عن استعدادنا للإسهام الفعال في أنشطتها.

وأوكرانيا تدعم بشكل كامل الإجراءات المتوخاة بموجب البروتوكول الإضافي. والأنشطة التحضيرية لمصادقة أوكرانيا على هذا البروتوكول تجري على قدم وساق، ونتوقع أن يصادق برلمان أوكرانيا عليه في وقت لاحق من العام الحالي.

وتؤكد أوكرانيا مجددا دعمها لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يطالب كل الدول الأعضاء بإنفاذ ضوابط محلية فعالة للحيلولة دون هذا الانتشار. وقد وقعت أوكرانيا مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. كما بدأت السلطات الأوكرانية عملية المصادقة على التعديلات التي أُدخِلت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

أما بالنسبة لقضايا الامتثال التي لم تجد حلا بعد، فإن أوكرانيا يسعدها أن محادثات الأطراف الست التي عقدت مؤخرا، والتي تهدف للتوصل إلى حل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، قد تمخضت عن بيان مشترك. ونحن على ثقة بأن التوصل إلى تسوية يتم التفاوض عليها بنجاح لتلك القضية التي طال أمدها، مع الحفاظ على دور التحقق الأساسي للوكالة، سيكون إنجازا مهما لصالح السلم والأمن الدوليين.

وأوكرانيا تسلم بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، نؤيد جهود الوكالة التي تهدف إلى تقديم ضمانات ذات مصداقية بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وفي هذا الصدد، فإن أوكرانيا تطالب إيران بالتعاون الكامل مع الوكالة وتنفيذ القرارات ذات الصلة لمجلس محافظي الوكالة.

في العام المقبل، سوف نحيي الذكرى السنوية العشرين لكارثة تشيرنوبيل، التي كانت لها آثار سياسية خطيرة، كما أنها غيرت نظرة العالم تجاه الطاقة النووية. لقد

خضعت القواعد والمعايير الدولية للحماية الإشعاعية والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الطاقة النووية وإجراءات الأمان وإدارة النفايات المشعة لعملية مراجعة كبيرة. ونرى أنه بعد عشرين عاما من تلك الحادثة، بات من المهم الآن تحليل فعالية الإجراءات التي اتخذت، واستعراض العمل الذي أنجز خلال العقدين الماضيين، ووضع خطة عمل للمستقبل.

وأوكرانيا تثني على نتائج المؤتمر الدولي للوكالة، المعقود في فيينا يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر من العام الحالي، تحت عنوان ''تشيرنوبيل – النظر إلى الوراء للتقدم إلى الأمام''. والتقرير عن إرث تشيرنوبيل يضم مجموعة من الوثائق الرسمية المعنية بالآثار الصحية والبيئية والاجتماعية لتلك الكارثة، والتي تجسد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وحكومات أوكرانيا وبيلاروس والاتحاد الروسي. ونعرب عن امتناننا للمدير العام للوكالة لدعوته إلى إنشاء منتدى تشيرنوبيل ودعمه لأنشطته.

وفي نيسان/أبريل من العام القادم، ستعقد حكومة أوكرانيا مؤتمرا دوليا تحت عنوان ''عشرون عاما بعد حادثة تشيرنوبيل – نظرة مستقبلية''. ونعرب عن تقديرنا البالغ للاستعداد الذي أبدته الوكالة والمنظمات الدولية المعنية للإسهام في عقد ذلك المؤتمر. كما ستبادر أوكرانيا بطلب عقد اجتماع تذكاري خاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لكارثة تشيرنوبيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأغتنم هذه الفرصة لدعوة الممثلين من جميع البلدان والمنظمات المهتمة إلى المشاركة في المؤتمر وفي اجتماع الجمعية العامة للإسهام في أعمالهما.

السيد أوسيني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد نيجيريا، أود أن أشارك الآخرين في تقديم تهنئتنا الحارة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام، السيد محمد البرادعي، على حصولهما عن استحقاق على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، التي أعلن عنها في أوائل هذا الشهر. فهذه الجائزة المشتركة تقدير لكل من مصداقية الوكالة وإنجازاتها في مجالي عدم الانتشار والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وهي أيضا تقدير لنزاهة السيد البرادعي وبراعته وصفات القيادة التي يتحلى بها كرئيس للوكالة خلال السنوات الثماني الماضية، أي منذ عام ١٩٩٧.

ومن المنطلق ذاته، وبصفتنا نتولى رئاسة الإتحاد الأفريقي، تود نيجيريا أيضا أن تهنئ السيد البرادعي، الإبن اللامع لأفريقيا، على إعادة انتخاب مجلس الوكالة الدولية له مؤخرا لفترة ولاية ثالثة وتصديق المؤتمر العام على هذا الانتخاب. وتعتقد نيجيريا أن إعادة انتخابه بالإجماع لفترة ولاية ثالثة ومنحه جائزة نوبل للسلام لا يبرهنان على ثقة المجتمع الدولي بقدرة وكفاءة السيد البرادعي فحسب، بل يمكن أن يعززا أيضا التزامه بأهداف الوكالة الدولية وتفانيه فيها، وأن يعززا أيضا طموحات الدول الأعضاء للموضوعية ووضوح الرؤية في أداء واجباته تجاه المجتمع الدولي.

ويسعد وفدي أن ينوه بالتقرير السنوي للوكالة الدولية لعام ٢٠٠٤ وبالبيان الذي أدلى به المدير العام هذا الصباح أمام الجمعية العامة بشأن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠٠٥. ويستحق المدير العام وموظفوه الإشادة منا على خدماتهم الممتازة.

وتبقى حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ملتزمة بالأعمدة الثلاثة الرئيسية لولاية الوكالة وأنشطتها وهي – التعاون في مجال التكنولوجيا النووية السلمية، والضمانات، والتحقق. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع رسالة أمين عام الأمم المتحدة الموجهة إلى المؤتمر العام الـ ٤٩ للوكالة الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتي ذكرت أن الوكالة تؤدي دورا حيويا في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي النهوض بالتنمية.

ويقدر المجتمع الدولي الاستقلال العالمي والكفاءة التقنية والقدرة على التحقق المحايد للجهود العالمية في مجال عدم الانتشار ويعول عليها. ويتطلع المجتمع الدولي إلى الوكالة الدولية حتى تعزز الاستخدامات الآمنة والسلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، التي هي أدوات هامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونشيد بمواصلة الوكالة لأداء هذا الدور بوصفه محفزا للبلدان النامية على تطوير التكنولوجيا النووية، ووسيلة للحفاظ على الاستخدام الآمن للطاقة النووية.

وبوصف نيجيريا بلدا ناميا فهي تولي أهمية كبيرة للأعمال العلمية والتقنية التي تقوم بها الوكالة في نقل تطبيقات التكنولوجيا النووية السلمية، خاصة في مجالات الطاقة والصحة والزراعة وإدارة المياه وحماية البيئة.

وفي مجال الطاقة النووية، تتطلع الحكومة النيجيرية بحرص إلى التعاون النشط من الوكالة الدولية في السنوات المقبلة لحصولنا على الطاقة من أجل التنمية. وبوصف نيجيريا بلدا يقطنه أكثر من ١٢٠ مليون نسمة، ولكن استهلاك الكهرباء للفرد فيه يبلغ مجرد حوالى ٧٠ كيلوواط/ساعة سنويا – وهو ما يتباين بشدة عن معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ٠٠٠ ٨ كيلوواط/ساعة سنويا – فمن الواضح أن احتياجات نيجيريا إلى الطاقة تشير إلى تحول حاد لصالح الطاقة النووية. ومن شأن هذا التحول أن يعمل على تخفيف النقص الخطير في الطاقة الذي يعرقل تنميتنا حاليا وعلى مساعدة جهود الحكومة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع.

ومن الواضح أن زيارة السيد البرادعي لنيجيريا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ قد سلطت المزيد من الضوء على هذه المشاكل والتحديات وضاعفت اهتمام المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى وضع برنامج جديد لتوسيع تعاون الوكالة الدولية حتى يمتد إلى نيجيريا في مجال توليد الكهرباء، القائم على التكنولوجيا النووية. ومن أحل ذلك، وضعت حكومتي أطرا قانونية وتنظيمية نووية ملائمة، ووضعت أيضا تدابير للسلامة والأمن والضمانات والحماية المادية، وبشفافية تامة. ويتم إدراج هذه التدابير في مشاريع الوكالة الدولية للتعاون التقني المزمع تنفيذها في إطار البرنامج القطري لنيجيريا في الأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١.

وما ينطبق على سعي نيجيريا إلى توليد الطاقة النووية المعول عليها ينطبق أيضا على مجالات أخرى للتكنولوجيا والتطبيقات النووية. فإمكانية الحصول على علاج السرطان بالأشعة الذي ينقذ حياة المرضى، وعلى ثمرات البحوث والتطوير لزيادة المحاصيل الغذائية والإنتاج الزراعي، وعلى التكنولوجيا النووية لمياه الشرب النقية وتحلية مياه البحر، واستخدام طريقة التعقيم ضد الحشرات لاستئصال ذبابة التسي تسي، والتقنيات النووية لتهيئة بيئة أكثر أمانا هي كلها مجالات للتطبيق تناسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية المكتظة بالسكان، ولكنهم سكان فقراء، بما في ذلك نيجيريا. ولذلك نؤيد بالكامل نهج الوكالة لتطوير الدعم للمؤسسات المحلية، ولتطوير الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية، ولبناء القدرات البشرية في تلك المجالات.

ولقد استفادت القارة الأفريقية من بناء الوكالة للقدرات في تطبيق طريقة التعقيم المضاد للحشرات لاستئصال ذبابة التسي تسي وآفات أخرى. والمفرح أن الدعم الذي تقدمه الوكالة من خلال حملة البلدان الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات يؤتي ثماره، ولقد بدأت أفريقيا تتولى الملكية الفعلية لهذا البرنامج. وندعو إلى التعاون المستدام من الوكالة الدولية في تلك المجالات الهامة.

ونيجيريا ممتنة أيضا للوكالة الدولية على المساعدة التقنية التي تقدمها إلى الخبراء النيجيريين في إطار خطط تدريبية مختلفة، بما في ذلك الزيارات العلمية التي يقومون بها للمختبر البيئي البحري التابع للوكالة الدولية في موناكو – والذي سنحت لي شخصيا فرصة زيارته مؤخرا – وكذلك للمختبرات الموجودة في سايبرسدورف، بالقرب من فيينا. ونحث الوكالة على مواصلة جهودها وتكثيفها لإتاحة التكنولوجيا النووية السلمية وتطبيقاتها للبلدان النامية، دون تمييز، بوصفها جزءا من حقوقها غير القابلة للتصرف بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذه الآونة، يود وفد نيجيريا أن يعرض ثلاث ملاحظات ذات صلة بمجالات أخرى تؤثر في أعمال المنظمة. أولا، مسألة عدم الانتشار في مواجهة الإخفاق المخيب للآمال للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥ في أيار/مايو من هذا العام. ويعتبر وفد نيجيريا عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وجهين لنفس العملة يجب السعي إلى تحقيقهما بقوة متساوية لتيسير نظام ضمانات الوكالة الدولية ودور هذه الوكالة باعتبارها حارسا لتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ويعتقد وفدي أن الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، والتطوير النوعي للترسانات النووية، وتطوير جيل جديد من الأسلحة النووية، وتمجيد حيازة مثل هذه الأسلحة، وكذلك وضع المبادئ لاستخدامها في الحروب، لا يمكن أن تنسجم مع عدم الانتشار النووي، ولا مع أعمال الوكالة نفسها في نهاية المطاف، ولا مع حفظ السلم والأمن الدوليين، الذي يجب تحقيقه لجميع البلدان، الكبيرة والصغيرة. ونعتقد أنه مادامت الأسلحة النووية قائمة وتعمل بعض الدول على تكديسها من أجل مصالحها الأمنية الضيقة، ستظل النداءات من أجل عدم الانتشار صيحة في واد.

ثانيا، وفد نيجيريا قلق إزاء التقرير الأخير الصادر عن قاعدة بيانات الوكالة الدولية الخاصة بالاتجار غير المشروع والذي أفاد بأن حوادث الاتجار النووية تتزايد على الصعيد العالمي. فلقد تم إبلاغ الوكالة عن حوالى ١٢١ حادثة في عام ٢٠٠٤، وبعضها شمل تهريب اليورانيوم أو البلوتونيوم العالي التخصيب والمخصص لصنع الأسلحة عبر الحدود الوطنية. وبوصف نيجيريا جزءا من مجموعة البلدان النامية ذات الحدود النفيذة، فإنها مهتمة بعدم سقوط المواد المشعة في أيدي إرهابيين أو مجرمين آخرين لأغراض شريرة قد تتسبب بإلحاق الضرر بصحة البشر أو بتعرض مراكز سكانية للخطر أو بالإفضاء إلى عواقب بيئية أو اقتصادية وخيمة، مثلما يحذر تقرير الوكالة. ولذلك نطالب الوكالة الدولية والمجتمع الدولي بالتصدي لهذا التحدي وبالسيطرة الفعالة على المواد النووية والمنشآت النووية وتأمينها في شتى أنحاء العالم، وبتقديم التدريب التقني للبلدان النامية حتى ترصد المصادر الإشعاعية عند حدودها وتقطع خطوط إمدادها.

ثالثا، يولي وفدي أهمية قصوى لمسألة التوظيف في الوكالة، وخاصة لضرورة تعيين الموظفين على أساس التوزيع الجغرافي الواسع النطاق وزيادة عدد الموظفين من البلدان النامية، وضمان التمثيل الجنساني العادل في كوادر الوكالة المهنية. ومازال البحث المتأني للتشكيل الحالي لموظفي الوكالة الدولية يُظهر تمثيلا غير عادل ومنخفضا بشكل غير متناسب للبلدان النامية، وتأتي فيه أفريقيا في ذيل القائمة. ولدى الوكالة الدولية أيضا أقل عدد من الموظفات المهنيات في منظومة الأمم المتحدة برمتها، ومرة أخرى نجد الموظفات المهنيات من أفريقيا في ذيل القائمة.

لذلك، تطالب نيجيريا الوكالة الدولية بالتحرك السريع لتصحيح هذا الخلل الفاضح من خلال بذل جهد مدروس للبحث عن متقدمين للمناصب العلمية والهندسية من البلدان النامية، وكذلك تشجيع النساء على التقدم

للمناصب المخصصة، بما في ذلك الكوادر الإدارية في المقر الرئيسي للوكالة. وإذا تم تنفيذ هذه التدابير، فسوف توسع آفاق فرصة البلدان النامية في تطوير مواردها البشرية في مجال التكنولوجيا النووية من خلال اكتساب الخبرة الملائمة، وستحقق تمثيلا عادلا للدول الأعضاء غير الممثلة أو ذات التمثيل المنخفض في الوكالة الدولية، والتي ينتمي أغلبها إلى البلدان النامية في أفريقيا وأماكن أخرى.

وفي الختام، يؤكد وفدي من جديد على تأييده التام للدور الذي لا غنى عنه للوكالة في تيسير التطوير والتطبيق العملي للطاقة النووية للأغراض السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وفي السلامة النووية والتحقق والأمن. وبالتالي، فإننا نطالب بمواصلة التعاون الدولي مع الوكالة بغية الاضطلاع بولايتها الأساسية وأنشطتها ذات الصلة. ونظرا للفوائد الملموسة التي تحققها التكنولوجيا النووية السلمية للمجتمع البشري، يجب علينا جميعا أن نسعى سعيا جادا للإسهام في تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بدورها الحاسم في تحقيق الأمن العالمي والتنمية. ولذلك، قرر وفدي المشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن الوكالة (A/60/L.13) الذي تولت عرضه اليابان.

السيد هو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، يود الوفد الصيني أن يشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره المفصل عن عمل الوكالة خلال العام الماضي. ونلاحظ أنه، مع الجهود المتضافرة للأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء، اضطلعت الوكالة بقدر كبير من العمل في العام الماضي وحققت إنجازات ملحوظة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة كي نهنئ الوكالة ومديرها العام مرة أخرى على منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. ونأمل أن تضطلع الوكالة، بدعم جميع الدول الأعضاء، بأكثر دور إيجابي في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وخلال العام الماضي، اضطلعت الصين، تعزيزا لالتزامها بتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية – وهما هدفان واردان في النظام الأساسي للوكالة – بدور نشط في مختلف أنشطة الوكالة. وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تعاونت الصين بشكل واسع مع الوكالة والدول الأعضاء الأخرى بما أسفر عن تحقيق نتائج مثمرة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بالإضافة إلى تسديد الصين في الوقت المناسب لحصتها المقررة للتعاون التقني، تبرعت بمبلغ مليون دولار لدعم أنشطة التعاون التقني للوكالة في آسيا وأفريقيا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استضافت الصين، بالترافق مع الوكالة، مؤتمرا دوليا بشأن سلامة المرافق النووية عقد في بيجين، تناول نهج تعزيز سلامة المرافق النووية في ضوء آخر التطورات.

وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقعت الصين وبنغلاديش على اتفاق بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعقد المؤتمر الدولي الثالث عشر للهندسة النووية في بيجين في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وفضلا عن ذلك، وقعت الصين وفرنسا في بيجين بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ على المحضر الرابع لاجتماع اللجان الصينية الفرنسية للتوجيه والتنسيق بشأن الطاقة النووية.

وفي ميدان منع الانتشار النووي، تؤيد الصين بشدة الوكالة في جهودها لتعزيز فعالية وكفاءة نظامها للضمانات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انضمت الصين إلى فريق الإمدادات النووية. وترحب الصين باعتماد التعديلات ذات الصلة، بتوافق الآراء، في مؤتمر النظر في إجراء تعديلات على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واعتماد هذه التعديلات،

الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه. والصين ملتزمة بالتصديق على التعديلات في الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وعقب نشر الصين في عام ٢٠٠٣ ورقتها البيضاء بشأن سياسة وتدابير منع الانتشار، أصدرت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ورقة بيضاء جديدة، معنونة ”مساعي الصين للحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار“، تشمل وصفا شاملا لسياسات الصين ومواقفها وإجراءاتها في مجالات الحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار. وتشكل الورقة إظهارا واضحا لعزم الصين وصدقها في منع الانتشار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أتولى بإيجاز عرض مواقف الصين المتعلقة بالمسألة النووية في شبة الجزيرة الكورية، فضلا عن المسألة النووية الإيرانية. ففي الجولة الرابعة للمحادثات السداسية التي اختتمت في الصين بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر، شاركت الصين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة في إجراء مناقشات جدية وعملية تتعلق بجعل شبة الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن الهدف الشامل للمحادثات السداسية وجرى إصدار بيان مشترك. وجسدت النتيجة الإيجابية التي تم التوصل إليها في تلك الجولة الإرادة السياسية لقادة وحكومات البلدان الستة لتسوية المسألة من خلال الحوار. كما أن تلك النتيجة جاءت بعد أكثر من عامين من المفاوضات المكثفة والجهود الدؤوبة. ولم يتم التوصل إلى ذلك الإنجاز بسهولة ولا بد من تقديره.

وفي الوقت الحاضر، توصلت الأطراف المعنية إلى اتفاق على الهدف النهائي والمبادئ الأساسية للمحادثات السداسية، الأمر الذي يرسي الأساس للدفع قدما بالمحادثات. ولكن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة معقدة. وسينطوي التوصل إلى حل شامل على عملية صعبة. وما زال يتعين قطع شوط طويل في المحادثات السداسية، وما زالت العديد من الصعوبات مماثلة أمامنا.

وستدعم الصين بشكل ثابت، كما ظلت تدعم دائما، التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار. وستعزز المحادثات السداسية وستواصل الاضطلاع بالدور السليم. وسنواصل العمل بالترافق مع جميع الأطراف المعنية، فضلا عن المجتمع الدولي قاطبة، من أجل أن يتحقق في نهاية المطاف هدف جعل شبة الجزيرة الكورية منطقة لا نووية وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وفي جنوب شرقي آسيا.

وفي ما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، تواصل الصين مناصرة التوصل إلى حل مبكر ومناسب في إطار الوكالة، وتؤيد مسعى الاتحاد الأوروبي وإيران للتوصل إلى حل طويل الأجل من خلال الحوار والمفاوضات. ونؤمن بأن مثل ذلك النهج سيؤدي إلى المحافظة على النظام الدولي لمنع الانتشار النووي والسلام والاستقرار في المنطقة.

إن التطورات التي حصلت منذ أن اتخذ مجلس محافظي الوكالة القرار المتعلق بإيران في أيلول/سبتمبر سببت قلقا أكبر. وبالرغم من ذلك، ما زال هناك مجال لكي تحل المسألة في إطار الوكالة. وينبغي للمجتمع الدولي ألا ييأس من بذل الجهود في ذلك الصدد. ومن الحتمي أن يستأنف الاتحاد الأوروبي وإيران المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يتحلى كلا الجانبين بالصبر وأن يبديا مرونة وأن يتخذا مبادرات لتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات. وستستمر الصين في الاستفادة من جميع الفرص لكي تعزز المفاوضات بشكل نشط، وستواصل الاضطلاع بدور بناء نحو التوصل إلى تسوية نهائية ومناسبة للمسألة النووية الإيرانية.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بصفتي صديقا وزميلا لكم، يسعدني أن أراكم تتولون الرئاسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، لجهوده الدؤوبة من أجل إدارة أعمال الوكالة وفقا لنظامها الأساسي. وفي منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ في الواقع تقدير مستحق لعمله ولعمل الوكالة. ونرى هذا الترشيح كذلك إثباتا لصحة موقفه في الحفاظ على استقلال الوكالة وموضوعيتها وحيدتها في أعمالها. كما نشكره على بيانه المتسم بسعة المعرفة في وقت سابق اليوم.

وبنغلاديش مقتنعة بأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، في وجود نظم الوكالة المتعلقة بالضمانات والتحقق، من شأنها أن تسهم إسهاما عظيما في مسعانا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة. ذلك أن التكنولوجيا النووية، إضافة إلى توليد الكهرباء، يمكن أن تساعد على معالجة بعض تحديات التنمية القديمة والمعاصرة التي نواجهها. وترتبط تلك التحديات بالجوع والمرض وإدارة الموارد الطبيعية والتلوث البيئي وتغير المناخ.

ومن دواعي الارتياح أن الوكالة ما برحت تؤدي دورا متزايدا في تطبيق التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وهي تفعل ذلك مع المحافظة على معايير صارمة للسلامة.

ونرى أن الطاقة النووية، حين تنتج وفقا لإجراءات السلامة والإجراءات البيئية، يمكن أن تكون طريقة مفيدة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. وقد تكون التكلفة المبدئية لإنشاء محطة للطاقة النووية عالية، ولكن تكاليف تشغيلها منخفضة نسبيا وثابتة. وهذا يجعلها خيارا جذابا. ومن المطمئن أن نعلم أن الوكالة تقدم المساعدة التقنية للبلدان النامية في هذا الصدد، بما في ذلك بتدريب الخبراء المحليين.

وترحب بنغلاديش ببرنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان. ونرجو أن يأتي النهوض باستخدام الطب النووي وفعاليته في السيطرة على السرطان بمنافع للملايين؛ وينطبق هذا بصفة خاصة على العالم النامي وذلك، مثلا، من خلال التشخيص والعلاج المبكر للسرطان. ومن شأن تدريب المهنيين في الدول الأعضاء أن يشكل عنصرا حاسما لنجاح برنامج العمل من أجل علاج السرطان.

وتمثل إدارة الموارد المائية إحدى المسائل ذات الأولوية لنا جميعا. وقد سمي عام ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة. وقد أعلنا الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ الآن عقدا دوليا للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، بغية إبراز الصلة الحيوية بين الماء والتنمية البشرية على جميع الأصعدة. ونرى أن الوكالة يمكن أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد بتعزيز استخدام تكنولوجيا النظائر لحماية المياه السطحية والجوفية وإدارتها.

وتضمن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار حقوق جميع الدول الأطراف فيها غير القابلة للتصرف في تطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية. ويتم التمتع بتلك الحقوق دون تمييز وبما يتمشى مع أحكام المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية. وبذلك تلزم المعاهدة الدول الأطراف بالتعاون فيما بينها بشأن تبادل المعدات والمواد والمعرفة العلمية والتكنولوجية والمعلومات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، شريطة الامتثال لأحكام المادتين الأولى والثانية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، على التوالي.

ومن دواعي القلق أن نلاحظ استمرار وجود القيود غير الضرورية على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا الخاصة بالأغراض السلمية إلى البلدان النامية غير الحائزة

للأسلحة النووية، وذلك من خلال تدابير لا تتفق مع أحكام المعاهدة. ومن ثم يجب إزالة تلك الحواجز. ونرجو أن نشدد على ضرورة مواصلة الوكالة، بمقتضى التزاماتها القانونية، العمل على تحقيق أهداف التعاون التقني في التطبيقات السلمية للطاقة النووية بوصفه إحدى الدعائم الثلاث لأنشطتها.

ونرجو الإشارة إلى أن الوكالة مكلفة بتطبيق نظم الضمانات والتحقق الضرورية، ورصد الامتثال لها وفقا لالتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونشعر بخيبة الأمل لأنه يجري اللجوء لأسباب دخيلة من جانب بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية لحرمان الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة من حقوقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية. بل إن هذا يحدث بالنسبة لسعيها لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب ألا تبذل أي محاولة لاستخدام برنامج الوكالة للتعاون التقني أداة لمآرب سياسية. وتهيب بنغلاديش بجميع الجهات المعنية أن تشترك في حوار بنّاء لتنفيذ أحكام المواد الأولى والثانية والرابعة في جو من الثقة والاطمئنان.

والتزام بنغلاديش الذي لا يتزعزع إزاء نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي معلوم للكافة. ونحن طرف في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونطالب بتحقيق عالميتهما. ونرى أن أكبر خطر تتعرض له البشرية يأتي من استمرار وجود أسلحة نووية وإمكان استعمالها أو التهديد باستعمالها، كما نرى أن خير ضمان لعدم انتشار الأسلحة النووية يكمن في القضاء الكامل عليها.

ويساورنا القلق من الجمود السائد في جهاز نزع السلاح برمته. لقد عجز مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى عن الاتفاق على برنامج عمله، مما أدى لتعطل قيامه بالأعمال الموضوعية. كما أن هيئة نزع السلاح لم تستطع الاتفاق على برنامج أعمال لدورتها الموضوعية.

ومن هذا المنظور كان فشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مصدر إحباط هائل لنا. بيد أننا نرى أن خلافاتنا بشأن كيفية سير العمل خلال المؤتمر الاستعراضي لم تضعف بأي حال من منجزاتنا في العامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. فقد اتخذت تلك القرارات بتوافق الآراء . لذلك يجب أن ننفذ ما اتفقنا عليه، ولا سيما الخطوات العملية الـ ١٣ الرامية إلى التنفيذ المنهجي والمطرد للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن تلك الخطوات العملية الـ ١٣ ما زالت تمثل معيار الأداء لعملية نزع السلاح النووي. ويجب التعامل مع الانتشار النووي، سواء كان رأسيا أو أفقيا، على نحو شامل.

وضمانات الأمن السلبية ذات أهمية حيوية لتعزيز معاهدة عدم الانتشار. فهي تثني الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية عن الأخذ بخيار الأسلحة النووية. وقد أُضعف ذلك الترتيب في الأعوام الأخيرة إلى حد كبير بفرض الدول الحائزة للأسلحة النووية شروطا مسبقة غير ذات صلة. فنناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد تأكيد التزامها بتقديم ضمانات الأمن السلبية. وهذا من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في منع انتشار الأسلحة النووية.

ومن المهم أن ننظر إلى الأمام بدلا من اجترار الكيفية التي أوصلتنا إلى المأزق الحالي. ويلزمنا مزيد من الأفكار المبتكرة، فضلا عن الإرادة السياسية لحل هذه المشكلة العويصة. وهذا أيضا ما نأمل فيه، والأمل هو ما يشد أزرنا في الصعاب، ويحفز إيماننا بالحياة، ويشجعنا على المضي قدما للأمام.

السيد جيروس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في البداية، أغتنم هذه الفرصة للاشتراك في تهنئة الوكالة الدولية

للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، على منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. وللوكالة ولمديرها العام أن يفخرا بحق بهذا التقدير لعملهما المتعلق بتعزيز السلام والأمن في كوكبنا. وتثني جمهورية بيلاروس على الجهود المحددة الهدف والمستمرة التي يبذلها السيد البرادعي لكفالة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن عمل الوكالة في مجال إعداد التكنولوجيا النووية السلمية، بما فيها الطاقة النووية، بالغ الأهمية للمجتمع الدولي بأسره.

وقد أكد العام الماضي تعقيد الحالة التي نشأت فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن أحكام المعاهدة الرئيسية التوازن بين التزامات الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية وحقوقها. فقد تعهدت تلك الدول طوعا بالامتناع عن تكوين أي إمكانيات نووية عسكرية. وفي الوقت ذاته، تؤكد المعاهدة دون لبس حق تلك الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. ومن الصعب المبالغة في تقدير الدور الذي تؤديه الوكالة في كفالة هذا التوازن.

وجمهورية بيلاروس من المؤيدين بقوة لتعزيز نظام الضمانات، وهي تحترم التزاماتها الدولية بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق ضماناتها. ويتمثل نموذج آخر لهذا التأييد في قرارها التوقيع على البروتوكول الإضافي بشأن نظام الضمانات.

وفي هذه المرحلة، يعد الكفاح ضد الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب النووي، أحد التحديات الرئيسية على جدول الأعمال الدولي. ويسرنا أن نلاحظ الجهود النشيطة التي تبذلها الوكالة في هذا المجال. وتشعر بيلاروس بالرضا إزاء الاختتام الناجح لعملية وضع واعتماد تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونعتقد أن بدء نفاذ ذلك التعديل، الذي اعتمد في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في تموز/يوليه، سيسهم مساهمة هامة في تقوية نظام الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وقد بدأت جمهورية بيلاروس بتنفيذ الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول ذلك التعديل حيز النفاذ.

وتنخرط بيلاروس في تعاون ناجح مع الوكالة لمكافحة التداول غير المشروع للمواد النووية والمشعة وتهريبها. ونظرا لأن لجمهورية بيلاروس، منذ عام ٢٠٠٤، حدودا مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، فإن كفالة الأمن الإشعاعي التام على الحدود يمثل إسهاما في الجهود لكفالة حدود آمنة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفي ذلك الصدد، اقترحت بيلاروس، أثناء الدورة التاسعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة، أن يعقد في عام ٢٠٠٦ في مينسك، برعاية الوكالة، مؤتمر علمي – عملي إقليمي حول منع التداول غير المشروع للمواد النووية والمشعة على حدود جمهورية بيلاروس مع الاتحاد الأوروبي. ونتطلع قدما إلى تقديم الدعم لتلك المبادرة.

ويعد التعاون لتجاوز آثار كارثة تشيرنوبل أحد مجالات أولوية التفاعل بين جمهورية بيلاروس والوكالة. وإننا نقدر عميق التقدير فعالية مشاريع التعاون الفني التي تنفذها الوكالة لتشيرنوبل، الرامية أيضا إلى التأهيل الاجتماعي – الاقتصادي للمناطق المتضررة.

وسرنا كذلك أن نلاحظ إسهام الوكالة في عمل المنتدى العلمي الدولي المخصص لتشيرنوبل، الذي اقترح إنشاءه المدير العام للوكالة أثناء زيارته لبيلاروس في آب/أغسطس ٢٠٠١.

وأثناء المؤتمر الختامي للمنتدى، الذي عقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام في فيينا، قُدمت للمجتمع الدولي نهوج متنوعة لتقييم عواقب كارثة تشيرنوبل وتوصيات عن كيفية تأهيل المناطق المتضررة.

ويتسم عمل المنتدى بأهمية موضوعية وعملية للاستخدام الأمثل للسياسات العامة الرامية إلى تجاوز آثار كارثة تشيرنوبل ولتحقيق التنمية المستدامة للمناطق المتضررة، وكذلك لتطوير التعاون الدولي في ما يتعلق بتشيرنوبل.

ويمثل عمل المنتدى خطوة واسعة في مسألة النظر في كل العواقب الطويلة الأمد لكارثة تشيرنوبل. وقد بينت الوثيقة الختامية للمنتدى أن عددا من المسائل، بما في ذلك عواقب تشيرنوبل المتعلقة بالناحية الطبية، ما زال معلقا ويتطلب دراسة أكثر تعمقا.

لقد بين المؤتمر الختامي لمنتدى تشيرنوبل بصورة راسخة الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي بقصد دراسة الكارثة الإشعاعية الأكبر في تاريخ البشرية وتجاوز عواقبها.

السيد انكيريوانغ (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية إندونيسيا، أود أن أبدأ بتقديم أحر التهانئ إلى السيد محمد البرادعي على تعيينه لولاية ثالثة بمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة). وإن إندونيسيا على ثقة تامة بأنه، بفضل قيادته الممتازة المتسمة بدرجة عالية من الدبلوماسية وروح الاحتراف الفني، والتي حظيت باحترام وثقة البلدان الأعضاء، سيقود الوكالة إلى التحقيق الناجح لأهدافنا الجماعية ولمهام الوكالة. واسمحوا لي بأن أؤكد للجمعية على دعم وتعاون حكومة بلدي التامين في الاضطلاع بالولاية المعهود بها إلى هذه الهيئة الهامة.

وفي ذلك الصدد، وبانتخاب إندونيسيا هذا العام عضوا في مجلس محافظي الوكالة للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧، فإنها تتطلع قدما إلى العمل عن كثب مع السيد محمد البرادعي.

وفي ما يتعلق ببند جدول الأعمال المعروض على هذه الجلسة، أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام على التقرير السنوي الذي قدمه عن أنشطة الوكالة أثناء العام الماضي في شتى المجالات، وكذلك على البيان الذي أدلى به قبل قليل. واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لجهود الوكالة الدؤوبة في الأعوام الماضية للاضطلاع بولايتها وتوسيع اختصاصها الجوهري عن طريق تناولها المسائل النووية والمسائل ذات الصلة.

يعبر تقرير الوكالة عن اعتراف بأهمية وقيمة عمل الوكالة، الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على صحة ورفاه الشعوب في جميع أنحاء العالم، وكذلك على السلام والتنمية العالميين.

لقد قدمت الوكالة، بعضويتها الشاملة التي تضم بلدانا من كل أجزاء العالم تقريبا، لا سيما الأعضاء من الدول النامية، مساهمة قيمة في السنوات الأخيرة لتطبيق استخدام الطاقة النووية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالصحة والزراعة وإدارة المياه والحفاظ على البيئة. واضطلعت بأنشطة تتنوع بين مساعدة البلدان في تقييم مواردها من المياه الجوفية وتحسين إنتاجها الزراعي، إلى إعادة تقييم الأمان الزلزالي للمرافق النووية والمساعدة في زيادة حمايتها المادية؛ وبين تطوير استراتيجيات الطاقة الوطنية إلى مواصلة الجهود لكفالة نظام ضمانات أكثر فعالية وكفاءة.

وذلك يستحق بالفعل دعما متواصلا وصادقا من جميع الأعضاء في الوكالة. وإننا نحيي الوكالة على تلك المنجزات وغيرها من المنجزات العديدة.

ونرحب بالاهتمام الذي خصصته الوكالة لمسألة المساعدة التقنية، التي تسلط الضوء على ثلاثة عناصر ضرورية لتنفيذ برنامج التعاون التقني بنجاح، وتحديدا التزام الحكومة الراسخ، والجودة العالية لمشاريع التعاون التقني والتمويل الكافي. ونشعر بالتشجيع حيال استخدام أطر البرامج القطرية لتحفيز حوار هيكلي بين الوكالة والدول

الأعضاء، وجعل برنامج التعاون التقني القطري ينسجم والاحتياجات والأولويات الوطنية، وندعم منح أولوية متزايدة للتعاون التقني بين البلدان النامية، باستخدام الخبرات والمرافق المحلية لتعزيز قدرة البرنامج. غير أن وفدي لا بد له من التشديد على أن هذا ينبغي ألا تكون له صلة بإسهامات البلدان المانحة المقدمة إلى صندوق التعاون التقني، حتى يصبح التمويل مضمونا وكافيا ويمكن التنبؤ به، بغية تنفيذ البرنامج حسب الخطة لمصلحة كل الدول المستفيدة.

وعملا بتقرير التعاون التقني لعام ٢٠٠٤، يلاحظ وفدي بارتياح أن الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء وجوانب الدعم المقدم منها تجسدت في زيادة جلية في صندوق التعاون التقني من ٦٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٥,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. ولكن خلال الفترة نفسها، انخفضت الموارد الخارجة عن الميزانية بمقدار مليون دولار تقريبا، وانخفضت أيضا المساهمات العينية بمقدار حوالي ٠,٤ مليون دولار.

ومع أن المبلغ الإجمالي للموارد الجديدة المخصصة لبرنامج التعاون الفني قد زيد، ينبغي أن تبذل الوكالة قصارى الجهد لتجنب كل عمليات الخفض في كلا الموارد من خارج الميزانية وفي الإسهامات العينية في الأعوام المقبلة.

وفي ما يتعلق بإدارة التعاون الفني لأجل التنمية، نرحب بإعادة تشكيل إدارة الوكالة للتعاون الفني، وتوزيعها على أربع مناطق جغرافية جديدة، مما سيؤدي إلى إعادة تجميع لا مسؤوليات الموظفين ومهامهم وحسب بل مسؤوليات ومهام بلدان أيضا في منطقة بعينها. وفي ذلك الصدد، يرجو وفدي أن تتمكن الوكالة من تنظيم جلسات إحاطة إعلامية في المستقبل، عن مستجدات كل مرحلة من مراحل إعادة التشكيل.

وتعتقد إندونيسيا أن من الأمور الهامة زيادة تمثيل البلدان النامية في صفوف موظفي الوكالة. ويسعدنا أن نلاحظ الاهتمام الزائد الذي توليه الوكالة لهذه المسألة، ذلك الاهتمام الظاهر بتأكيدها على أهمية تعيين موظفين يمثلون أشمل توزيع جغرافي ممكن، بما في ذلك زيادة عدد الموظفين الوافدين من البلدان النامية. وكما أشار بيان المدير العام في المؤتمر العام التاسع والأربعين للوكالة، حدثت زيادة في عدد الدول – من ٧٧ إلى ٩٨ – الممثلة في صفوف الموظفين الفنيين، كما أن النسبة المئوية للموظفين من البلدان النامية واصلت ارتفاعها. غير أننا نتشاطر القلق من أنه لم يكن هناك زيادة كافية، مقابلة، في عدد الإناث من طالبات الوظائف. أنها مسؤولية مشتركة لنا جميعا أن نتصدى لهذا الواقع غير المقبول، بمبادرات قد تفضي إلى زيادة ملموسة في عددهن، في الوكالة.

إن إندونيسيا، مع بلدان نامية أخرى، تولي أقصى الاهتمام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، يطيب لنا أن نلاحظ، على نحو ما أشير إليه في التقرير السنوي، أن الوكالة تساعد عددا من الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق هدف الألفية، بتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وبتقديم الدعم الفني لوضع وتقييم استراتيجيات مكافحة الجوع وسوء التغذية. وتقر إندونيسيا بأهمية استراتيجيات مكافحة سوء التغذية. غير أن الموارد المالية المحدودة والتكنولوجيات القاصرة، ما فتئت تمثل العوائق الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية، ويجب أن نتصدى لهذه المشكلة على جناح السرعة. وفضلا عن ذلك، نثني على مشاركة الوكالة بصورة نشطة في تحقيق التنمية المستدامة – وهي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية – عن طريق تنسيق النشرة المشتركة بين الوكالات ”مؤشرات الطاقة للتنمية المستدامة: المبادئ التوجيهية والمنهجيات“.

إن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القدرة على أن تواجه بفعالية عدة تحديات تتعلق بمسائل التحقق ونظام الضمانات. ونقدر جهود الوكالة الواسعة النطاق لتعزيز نظام التحقق ونرحب بالتطورات الإيجابية في مجال حالة الاتفاقات الخاصة بالضمانات والبروتوكولات الإضافية التي زادت زيادة مطردة. وكما هو مبيّن في تقرير المدير العام عن السنة الماضية، أصبحت اتفاقات الضمانات الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار، مع خمس دول إضافية وبروتوكولات إضافية لدول تسع أخرى سارية المفعول. وبذلك، يكون قد أصبح هناك الآن ما مجموعه ٧١ دولة، بروتوكولاتها الإضافية إما سارية المفعول أو مطبقة مؤقتا.

وفي ما يختص بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتحقق النووي، كرر وفدي إشارته إلى أن البروتوكولات الإضافية هي الركن المحوري لاستجابة الوكالة بتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسينه كإسهام في أهداف عدم الانتشار العالمية. وهناك حاجة خاصة إليها، لأنها توفر تأكيدات جديرة بالثقة بشأن عدم تحويل المواد النووية، وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير مصرح بها.

وفي سبيل تسهيل هذه التدابير، شهدت السنوات الماضية بعض المبادرات الرامية إلى تعزيز تكامل نظام ضمانات الوكالة. وفي هذا الصدد، نذكّر بإنشاء اللجنة المعنية بالضمانات والتحقق، والهدف منها تعزيز الضمانات. وفيما قد تستدعي بعض الحالات نظام ضمانات صارما وفعالا وقابلا للتكيف، نعتقد أن اللجنة ينبغي أن تؤدي دورا متوازنا، يكمل عمل الوكالة. أي، بتعبير آخر، ينبغي ألا تكون هناك ازدواجية بين عمل اللجنة الجديدة وعمل الوكالة. وإندونيسيا تتطلع بتوق إلى صورة أوضح لولاية اللجنة وإلى المشاركة في مناقشات طريقة عملها. ونشجع الوكالة على الاستمرار في دورها القيادي، بصفتها السلطة الوحيدة للتحقق النووي ذات الاختصاص، في إطار نظام ضمانات الوكالة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تحافظ الوكالة على النزاهة والمعرفة الفنية المحترفة وعدم التحيز، التي طالما كانت سمة لعملها.

وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بنّاء في العمل سعيا إلى تسوية شاملة تطمئن المجتمع الدولي على أنه يجري العمل بجميع الأنشطة النووية لأغراض سلمية لا غير. ومن المشجع أن نلاحظ التطورات المستجدة إلى الآن بخصوص المسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز عن طريق المحادثات السداسية، والالتزام الذي قطعته على نفسها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة وبالتقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إندونيسيا، انسجاما منها مع موقف فريق فيينا لحركة عدم الانحياز، تعتقد أن المسائل المتصلة بالضمانات والتحقق ينبغي أن تحل في إطار الوكالة، على أساس اعتبارات فنية؛ بل الأهم عن طريق الحوار البنّاء والتفاوض والوسائل السلمية. ونؤكد من جديد، في هذا الصدد، أهمية ما لجميع الدول الأعضاء من حقوق أساسية، غير قابلة للتصرف بها، لتطوير الطاقة الذرية لأغراض مدنية وسلمية. وينبغي لوكالة الطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها – لا سيما الأطراف المعنية – أن تعترف بأنه تم إحراز تقدم ملموس في حل المسائل العالقة في مجال العمل بالضمانات.

وكما بينا سابقا، نثني على برنامج الوكالة للتعاون الفني، لأنه قد أدى دورا قيّما في أنشطة التنمية المتعلقة بالتكنولوجيا النووية. وستبقى إندونيسيا مؤيدا قويا لأنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني، وما برحت تتعهد وتفي بتبرعاتها لصندوق التعاون الفني. ولذلك نولي أهمية بالغة

لبرنامج الوكالة للتعاون الفني. ونحن الآن، كما في الماضي، قد تعهدنا بإسهامنا في صندوق التعاون الفني لعام ٢٠٠٦.

وأود أن أعبّر عن تقديرنا البالغ للوكالة، على تقديمها الدعم المستمر لإندونيسيا، بما في ذلك مشاريع التعاون الفني الثلاثة الأخيرة، المتصلة بعمليات التحضير لبناء محطة نووية لتوليد الطاقة، وهو مشروع بادرت إليه عدة مؤسسات مسؤولة في إندونيسيا. واستباقا لمحطة توليد الطاقة الجديدة، أطلقت هيئتنا الوطنية لتنظيم الضوابط، ''الوكالة الإندونيسية لوضع ضوابط الطاقة النووية''، برنامجا شاملا لإنشاء كامل البنية التحتية اللازمة، بما في ذلك تدريب الموظفين اللازمين، خاصة على الأنشطة المتصلة باستصدار رخصة للمحطة وبتفتيشها. ولذلك، ما زلنا نتوقع التعاون والمساعدة من الوكالة، لا سيما في بناء قدرات السلطة التي ستضع القواعد المنظمة. وفي هذا الصدد، بات من الضروري إقامة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف مع بلدان لها خبرة أكبر في إنشاء وتشغيل محطات نووية لتوليد الطاقة.

وينبغي ألا يكون منح جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥ للوكالة ولمديرها العام مفاجأة، لأنهما قد استحقاها بكل جدارة. ولهذا، نود أن تغتنم هذه الفرصة مرة أخرى باسم حكومة جمهورية إندونيسيا، لنوجه التهانئ الحارة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام السيد محمد البرادعي على منحهما جائزة نوبل للسلام الرفيعة المقام لعام ٢٠٠٥. وتؤكد تلك الجائزة، دون شك، المساهمة الممتازة للوكالة والسيد البرادعي في تحقيق السلام العالمي عن طريق ما يبذلانه من جهود لمنع استعمال الطاقة النووية للأغراض العسكرية، وضمان استخدامها وتكنولوجيتها للأغراض السلمية بأكثر السبل أمناً.

ونحن نرى أن عمل الوكالة ومديرها العام يشكل نموذجا ممتازا لأسمى المبادئ التي تمثلها الأمم المتحدة، كما أن منح جائزة نوبل هو بمثابة مصدر إلهام لأشخاص كثر عبر أرجاء العالم. إن الجائزة بالفعل اعتراف هام وقيّم بإنجازات الوكالة ومديرها العام، ومساهمة هامة في العالم والسلام العالمي.

في الختام، ونحن إذ نتطلع إلى المستقبل، من المجدي أن نذكّر أنفسنا، بمناسبة الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، بأن الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية دور حاسم في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه الأمم المتحدة. وفي السياق المتعدد الأطراف، توجد الأمم المتحدة عامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه التحديد في موقف فريد لإيجاد سبل جديدة من شأنها أن توفر زخما للعمل الدولي بغية الإسهام إلى حد كبير في تحقيق السلام والتنمية العالميين.

ومن جهتنا، أود أن أعيد التأكيد على دعم إندونيسيا القوي للوكالة والأمم المتحدة في اضطلاع كل منهما بولايته وتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأود أن أعيد التأكيد في الوقت نفسه على التزام إندونيسيا الراسخ بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ودعم حق سائر الدول الذي لا يقبل التصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

أخيرا، يود وفد بلدي أن ينضم إلى اعتماد مشروع القرار المتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوافق الآراء، الوارد في الوثيقة A/60/L.13.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.